

## فلسفة الزمن والتاريخ في ثورة «الربيع العربي»

### توطئة

إن إحدى مفارقات الثورة العربية الحالية أو ما أطلق عليه تسمية الربيع العربي تقوم في كمية ونوعية المواقف منها، بما في ذلك من جانب أولئك الذين يؤيدون الثورة من حيث معتقداتهم الأولية ومزاجهم الفردي والاجتماعي. بحيث نقف أمام كمّ هائل من المتناقضات في رؤية طبيعة ومجرى الأحداث. فإذا كان الانطباع والمزاج الأولي يبدو هائجاً ومتحمساً ومتحزباً لها، فإن مجراها اللاحق وبعض «نهاياتها» الأولية أخذت تثير الأسى والحزن والمواقف المعارضة والمستهجنة. بل ودفع بعضهم، بما في ذلك من يتصف بتراث علمي رصين ورزين، إلى أن لا يجد فيها، بسبب «انتصار الإسلام السياسي» أكثر من «مؤامرة» كولونيالية جديدة.

هذه الرؤية وأمثالها تعبر أولاً وقبل كل شيء عن حالة الهبوط المنهجي إلى مستوى الصحافة العادية والركيكة في موقفها من ظاهرة تتميز بتعقيد هائل. إن سبب هذا الهبوط في الرؤية والتفسير يقوم في تغليب مزاج التأويل على الأحداث، وتغليب المواقف الأيديولوجية الصرف منها. وليس مصادفة أن يلتقي «اليمين» و«اليسار» من حيث الجوهر في الموقف من إشكاليات «الربيع العربي». بمعنى إنهما كليهما لا يريان ماهية وحقيقة الثورة العربية بوصفها انتقالاتاً بنيوية كبيرة من نفسية الزمن إلى فكرة التاريخ. مع ما يترتب عليه من أحداث ومجريات

د. ميثم الجنابي\*

تبدو في مظاهرها كما لو أنها تشويها لمعنى الثورة وغاياتها.

وفيما لو جرى وضع هذه الفكرة ضمن سياقها التاريخي، فإنها تعني، أن إشكالية «الربيع» الحالي المثيرة للجدل، تقوم في كونه الخطوة الأولى الضرورية في المسار السليم للتاريخ العربي الحديث. ومن ثم لا علاقة له

«بالحقيقة الأيديولوجية»، أي بأشباح الأهواء، بل بالوقائع الفعلية الكبرى، بوصفها حقائق المنطق التاريخي. وذلك لأن مشكلة التاريخ العربي الحديث تقوم في انه لم يكن تاريخاً فعلياً، بل زمناً سارياً في بنية تقليدية لم تعمل إلا على إعادة إنتاج نفسها. وذلك لأنها كانت منذ بداية الدولة الحديثة، أي المتحررة من نير

العثمانية والخاضعة للهيمنة الكولونيالية الانجلو-فرنسية، مقلوبة على رأسها. الأمر الذي جعل من تاريخ الصيرورة العربية الحديثة زمناً تائهاً في أفلاك الهيمنة الأجنبية والتقليد الأهوج لمنجزاتها وحالتها التاريخية. من هنا صعود الفكرة الليبرالية ثم الاشتراكية ثم القومية ثم الدينية (الإسلامية) في

الوعي الاجتماعي والسياسي العربي، بينما يفترض منطق التاريخ الفعلي، بوصفها تطوراً تلقائياً السير بصورة معاكسة تماماً أي الارتقاء من الرؤية الدينية إلى القومية، ومنهما إلى الليبرالية فالاجتماعية (الاشتراكية). وليس

هذا بدوره سوى الصيغة الضرورية لما ادعوه بالمنطق الثقافي في التاريخ الفعلي للأمم. وضمن هذا السياق

والرؤية يمكن النظر إلى «انتصار» التيارات الإسلامية بأنها الخطوة السليمة والضرورية للمسار التاريخي الطبيعي. ومن ثم ضرورة النظر إليها باعتبارها الواقعة التاريخية الفعلية الكبرى، أي بوصفها جزءاً من حقائق المنطق التاريخي، وليس نتيجة أو برهانا على «حقائق» الفكرة الدينية ومختلف مظاهرها الأيديولوجية والسياسية.

إن الثورات الكبرى لا تغير الواقع بين ليلة وضحاها. بل أن ذلك ليس مهمتها الجوهرية. إن مهمتها الأولية الكبرى تقوم في إرساء ما ادعوه باللحظة التأسيسية. ومن بين أهمها بهذا الصدد هو إرساء أسس «الرؤية التأسيسية». بمعنى إرساء أسس الفكرة المرجعية. ومن بين أهم هذه الأفكار المرجعية الآخذة بالاستقرار في الوعي

**إن مشكلة التاريخ العربي الحديث تقوم على أنه لم يكن تاريخاً فعلياً، بل زمن سار في بنية تقليدية لم تعمل إلا على إعادة إنتاج نفسها**

**إن الثورات الكبرى لا تغير الواقع بين ليلة وضحاها، بل إن ذلك ليس مهمتها الجوهرية. إن مهمتها الأولية الكبرى تقوم في إرساء ما ادعوه باللحظة التأسيسية**

الاجتماعي السياسي هي مرجعية الدولة الشرعية والنظام السياسي العقلاني والفكرة العربية (القومية).

والثورة العربية الحالية التي أطلق عليها اسم «الربيع العربي» ليست ربيعاً بالمعنى الصافي والزاهي. فهي ليست فصلاً عابراً، مع أن هذا الوصف يحتوي في أعماقه على فكرة الدوران، أي أن الربيع متكرر بالضرورة بوصفه الحالية الطبيعية للزمن. لكن الزمن في التاريخ هو تأسيس ومؤسسات. من هنا طابعه الدرامي والمتناقض. وبالتالي، فإن «الربيع العربي» هو مجرد لحظة تأسيسية ليس بإمكانها الارتقاء بين ليلة وضحاها إلى مصاف المنظومة الذاتية الشاملة. فالأخيرة هي تجربة طويلة المدى، متعددة الأوجه والمستويات.

بعبارة أخرى، إن المنظومة التأسيسية هي صيرورة

تاريخية معقدة، عادة ما تأتي ثمارها في أوقات لاحقة، بوصفها استظهاراً لبواطن (كوامن) اللحظة التأسيسية، أي على قدر ما فيها من إمكانيات وحقائق. فإصلاحات حمورابي

واختاتون والمسيح ومحمد قد أعطت ثمارها بعد قرون بهيئة مرجعيات فكرية وروحية كبرى، هي جزء من تجارب الأمم الكبرى. والسبب يكمن في كونها لحظات تأسيسية كبرى. وينطبق هذا على كل اللحظات التأسيسية الكبرى في التاريخ العالمي السابق والحالي. فالإصلاح الديني، والثورة الفرنسية لم يعطيا ثمارهما

اليانعة إلا بعد قرون، والشيء نفسه ينطبق (مع الأخذ بنظر الاعتبار ديناميكية تحول الزمن إلى تاريخ في العالم المعاصر) على دراما الثورة الصينية وحركات التحرير والتمرد في أمريكا اللاتينية وإفريقيا وغيرها من مناطق العالم. ولعل «ثورة الربيع العربي» هي من بين أكثرها إثارة لفكرة الاحتمال والاعتبار. وذلك لأنها تواجه بقدر واحد بقايا البنية العربية التقليدية ونفسية الكولونيالية وذهنيتها المتناغمتين في مواجهة الصيرورة المعقدة والمؤلمة لولادة التاريخ العربي الذاتي بعد سبات القرون الطويلة في ظل الخريف العثماني وشتاء الكولونيالية الأوروبية.

كل ذلك يجعل من الضروري الإجابة على الأسئلة التالية: ما هي الصيغة العقلانية والدقيقة المتعلقة بحد

وحقيقة ما يجري؟ وبالتالي كيف يمكن فهم حقيقة ما يجري عبر جمع الأضداد فيها، أي رؤية النظام في الفوضى، والانسجام في الهوس، والمعنى في العبث، والغاية في الوسائل،

**إن المنظومة التأسيسية هي صيرورة تاريخية معقدة، عادة ما تأتي ثمارها في أوقات لاحقة، بوصفها استظهاراً لبواطن (كوامن) اللحظة التأسيسية، أي على قدر ما فيها من إمكانيات وحقائق**

والمستقبل في الحاضر، والزمن في التاريخ؟ إن مهمة هذا البحث الأساسية تقوم في تأسيس رؤية فلسفية لمسار الثورة وغايتها من خلال تأمل وتحليل وبناء فكرة الزمن والتاريخ في الصيرورة العربية السياسية الحديثة وكونيتها الثقافية الخاصة. ومن ثم تأسيس رؤية عقلانية وواقعية ومستقبلية بقدر واحد،

بوصفها أيضا الأسلوب  
الضروري للخروج  
من مضيق المتناقضات  
العقائدية والرؤية النفسية  
وأشباح الأهواء وخرافات  
الأيديولوجيات المحنطة!

**إن الثورة الكبرى لا تستقيم مع نفسها إلا  
حالما يرتقي مسارها التاريخي بمنطق  
الحق والحقيقة، أي بمنطق التاريخ  
العقلاني ونزوعه الإنساني**

وهزيمة، وانكسار وتجبير،  
وأفراح وأتراح، باختصار  
على كل المتناقضات  
الضرورية التي بدونها لا  
يمكن لعود الوعي الفردي  
والاجتماعي والقومي أن  
ينمو ويتكامل في مرونة

العقل النقدي والمستقبلي. بعبارة أخرى، إن التاريخ  
القومي الفعلي هو تذليل لزمان السلطة العابر. فالتاريخ  
الفعلي هو تجسيد وتحقيق لفكرة الثبات الديناميكي،  
بينما زمان السلطة هو اجترار وتكرار لما لا قيمة له بحد  
ذاته.

إن مأساة الصيرورة العربية الحديثة تكمن في  
مقدماتها الأولية وشروط فعلها الذاتية التي رافقت  
ظهورها الحديث في هيئة عوالم ممزقة، ودول  
ودويلات محتلة بصورة مباشرة أو مسلوقة الإرادة. الأمر  
الذي جعل من التاريخ الذاتي سرابا يصعب اللحاق به  
والمسك بأطرافه، كما أنه صار قابلا لمختلف الهيئات  
والأشكال والصور. لقد أدى ذلك إلى حرف المسار  
الطبيعي لتراكم التجربة التاريخية القومية. وجعل منها  
في أفضل الأحوال أجزاء في معارك التقليد والهامشية.  
ومن ثم حوّل أغلب معاناتها إلى وجدان لا عقل فيه.

وقد ارتبط انحراف المسار الطبيعي لتراكم التجربة  
التاريخية القومية وتحدد أولا وقبل كل شيء بافتقاد  
العالم العربي لتاريخه السياسي القومي المستقل على  
مدار قرون. مما أدى إلى انهيار مراكزه الثقافية الكبرى.

### الثورة العربية وفرضيات المستقبل

إن الفرضيات التي أسعى للبرهنة عليها هي كلّ واحد  
له مستوياته المتعلقة بماهية الثورة ونوعيتها وكيفية  
وآثارها المستقبلية. وهذه الفرضيات هي ما يلي:

- الثورات العربية الأخيرة هي ثورة واحدة وأولى  
في التاريخ العربي الحديث،
- وأنها بمجموعها ثورة تاريخية كبرى تؤسس  
لطور جديد في التاريخ القومي الحديث،
- وأنها ثورة الصيرورة الجديدة للفكرة العربية  
وكينونة الأمة الثقافية،
- وأنها ثورة اجتماعية مستقبلية.

وشأن كل حركة تاريخية كبرى ومعقدة، فأنها لا  
تستقيم مع نفسها إلا حالما يرتقي مسارها التاريخي  
بمنطق الحق والحقيقة، أي بمنطق التاريخ العقلاني  
ونزوعه الإنساني. بمعنى بلوغ حالة التطابق النسبي بين  
المنطق والتاريخ الواقعي في شكل ومضمون الدولة،  
والنظام السياسي، والمجتمع. ولا يمكن بلوغ ذلك  
دون تضحيات هائلة وصراع مر ومرار يحتوي على  
كافة الإمكانيات المتناقضة من صعود وهبوط، وانتصار

وصنعا كلاهما طينة رخوة وضعت في أساس الصروح  
الهشة للدولة العربية «الحديثة»!

إلا أن كل ما جرى يبقى مع ذلك جزءاً من «مكر»  
التاريخ العربي، أي من تاريخنا الخاص. ولعل  
مفارقة الظاهرة تقوم في أن معاناته الكبرى تكمن في  
كبر تاريخه القديم وصغر عقله السياسي الحاضر!  
وحصلت هذه المفارقة التي أقلقنا الفكر والتفكير  
العربي في ذروة صعوده الحضاري وبداية سقوطه  
الثقافي، كما هو الحال عند

ابن خلدون، على تعبيرها  
الخاص في فكرة العبرة.  
وحالما ننظر إلى التاريخ  
الحديث ومجراه ونتائج  
ومشاكله الحالية وطبيعة  
وكمية ونوعية الصراع  
الدائر فيه، فإننا نقف أمام  
نفس هذه المفارقة، بمعنى

انعدام أو ضعف الاعتبار بما حدث ويحدث فيه. ومن  
الممكن إرجاعها بالعموم إلى هيمنة التقليد والتقاليد  
الميتة والتحلل البنيوي وانعدام المنظومة وضعف  
تراكم المبادئ النظرية والعملية في مبادئ متسامية أو  
مرجعيات ثقافية سياسية كبرى. إلا إننا نعثر مع ذلك  
على تراكم متعاضم فيها، لكنها مازالت اقرب إلى  
العادة. الأمر الذي عادة ما يجعل اجتهادها جهاداً فيما  
بينها. مما يشير بدوره إلى أن هذا التراكم لم يتحول إلى  
صيغة نظرية مجردة بوصفها تجربة متسامية، أي مقبولة

الأمر الذي جعل من نهوضه الأولي مضغوطاً بتجارب  
الدول الكولونيالية، بمعنى افتقاده الفعلي لتلقائية  
تجاربه الخاصة فيما يتعلق برؤيته لإشكاليات وجوده  
التاريخي الحديث. وسوف تبقى هذه الحالة ما لم  
يجر تذليلها عبر بلورة مرجعيات أو مبادئ كبرى متفق  
عليها. وليس مصادفة أن يجري جذب كمية النشارة  
المتراكمة في أواخر العثمانية من نهضة أدبية وانبعث  
ثقافي وإصلاحية إسلامية وأفكار قومية إلى مغناطيس  
القوة الكولونيالية الأوروبية

آنذاك. من هنا دورانها في  
أفلاكها، مما أفقدها حرية  
الإرادة، وجعل من أغلب  
جهودها مجرد تقليد على  
هامش التاريخ الكولونيالي  
(الأوروبي). مع ما ترتب عليه  
من اغتراب وتقليد وجد  
انعكاسه في ضعف مناعة

ونقص معاناة التجربة التاريخية للعقل النقدي العربي.  
من هنا غلبة الوجدان والنفس الغضبية على نوعية  
وطبيعة تأسيسه للوعي الذاتي. وليس مصادفة أن تتجه  
أغلب مكونات إنتاجه النظري والعملي لحد الآن صوب  
غلبة اللاهوت الديني المبتذل وهيمنة الذهنية المتشددة  
والتدين المفتعل.

ولم يكن هذا بدوره غير نتاج «الطبيعي» لامتزاج  
غبار التخلف والانحلال الموروثين من المرحلة  
العثمانية بمياه الاحتلال الكولونيالي (الأوروبي) الآسنة.

إن امتزاج غبار التخلف والانحلال  
الموروثين من المرحلة العثمانية بمياه  
الاحتلال الكولونيالي الآسنة قد أدى إلى  
صنع طينة رخوة وضعت في أساس الصروح  
الهشة للدولة العربية «الحديثة».

ومعقولة للأغلبية. بمعنى أن التراكم ما زال مجرد كمية من الأفعال والأعمال والأقوال، وأنها جميعاً ما زالت تختمر في ممرات الصيرورة التاريخية من أجل تذليل المرحلة الدينية اللاهوتية للانتقال إلى المرحلة الدينية السياسية الحديثة. مع ما يترتب عليها من تهذيب وتشذيب مرجعيات كبرى تناسبها.

فالتاريخ (الطبيعي) العالمي يمر في مساره الداخلي (أو تطوره) وصراعاته (الخارجية) بمراحل ست أساسية، أربعة منها «طبيعية» ومرحلتان «ماوراطبيعية» هما مرحلتا التطور الثقافي الحر والخالص، أو «التاريخ الحقيقي». مع أن التاريخ كله حقيقة. إن هذه المراحل الست هي: المرحلة العرقية – الثقافية، والمرحلة الثقافية – الدينية، والمرحلة الدينية – السياسية، والمرحلة السياسية – الاقتصادية، والمرحلة الاقتصادية – الحقوقية، والمرحلة الحقوقية – الأخلاقية. ويمر العالم الإسلامي (وضمنه العالم العربي) الآن في المرحلة الثالثة، بينما تمر روسيا والصين والهند في بدايات المرحلة الرابعة. أما الولايات الأمريكية المتحدة، فأنها تمر في وسط

المرحلة الرابعة. بينما بلغت أوروبا بشكل عام والغربية بشكل خاص أواخر المرحلة الرابعة.

وضمن هذا السياق، يمكن القول، بأن الأحداث الجارية

هي مجرد فصول أولية للثورة العربية، أي أنها ما زالت عند حدود التمارين الأولية. أنها تكنس الأنظمة المتخلفة والبدائية والدكتاتورية الفجة. وفي كنسها تثير كل عجاج وعفونة الماضي. من هنا انتشار الروائح النتنة التي يختنق فيها بعض من قوى الانبعاث الحية، كما أنها مرحلة انتفاخ فئران الزمن ومرحها الصاخب! لكن وراء هذه الصورة البيانية القبيحة تتبين ملامح الجمال الفعلية التي يمكن رؤيتها بعيون المستقبل وخياله العلمي! أي كل ما يعطي للعقل النقدي والضمير الحر فرصة تأمل ما يجري على أنه جزء من قدر التاريخ ولعبته المجهولة في إرادة الحرية الباحثة عن تجانس مقبول بمعاييرها الخاصة، ومعقول بمقاييس تجاربها الذاتية.

فالتاريخ الواقعي هو القدر الفعلي للأمم. والمجهول فيه هو البقاء ضمن مساره باعتباره تياراً للزمن الساري، وليس للإرادة الحرة الفاعلة بمعايير الرؤية المستقبلية. فإذا كان التاريخ العربي الحديث في أغلبه هو زمن سار، أي لا تراكم عقلائي فيه على مستوى الدولة والمجتمع والعلم والتكنولوجيا، فإن النتيجة الحتمية لهذه الحالة تعني البقاء والمراوحة

في عالم ديناميكي. من هنا وقوفه وتكسره أمام التيار الجارف للتحويلات النوعية الكبرى الجارية تحت خنوعه المكبوت بغشاء السلطة

إن الأحداث الجارية هي مجرد فصول أولية للثورة العربية، أي أنها ما زالت عند حدود التمارين الأولية. إنها تكنس الأنظمة المتخلفة والبدائية والدكتاتورية الفجة. وفي كنسها تثير كل عجاج وعفونة الماضي

وسطوتها البليدة. وليس مصادفة أن تنهار كل هذه الأبهة الفارغة والجلود اليابسة للدولة المدججة بسلاح التخريب وقوة الحثالة وزيف التقاليد أمام قوة الشباب المندفع بإرادة الحرية.

فقد تحول الاحتجاج المتراكم في مجرى عقود من الزمن، والتحديات الفعلية والمواجهات الحية التي كانت تمزق جلود الدول العربية اليابسة بين الحين والآخر، إلى

قوة الغضب المتفجرة، بوصفها قوة الحرية الواعية. إذ تحولت للمرة الأولى لعبة المجهول إلى لعبة المواجهة المعقولة بمعايير الحرية. ومن ثم تطابق الحرية والإرادة الواعية للمرة في التاريخ العربي الحديث، أي اتحادهما الواعي للمرة الأولى في النية والرغبة والفعل والواقع. وشأن كل اتحاد معقول كبير ونوعي في تاريخ الأمم، لا بد له من الحصول على قبول أولي. وقد حصل هذا القبول الأولي على اعتراف شبه شامل من قبل الشعوب العربية جميعاً، ورفض شبه شامل من قبل أنظمة السلطة السلطوية. الأمر الذي يشير إلى صيرورة إدراك الخلاف الجوهري بين زمن السلطة وتاريخ الدولة، ومن ثم بروز أولويات المرجعية السياسية والتاريخية الكبرى في الوعي الاجتماعي بشكل عام والسياسي بشكل خاص، عن أن مرحلة قد انتهت، وأن أخرى في قد برزت إلى

وإذا كان من الصعب الآن تحديد ماهية الثورة بمعايير العرف التقليدي للثورات ونماذجها السياسية، فإنها لا تخرج من حيث حقيقتها وغايتها عن مساعي الأمم في حل إشكاليات وجودها الطبيعي والماوراءطبيعي

الوجود. وأن مضمون الأولى قد ولى إلى غير رجعة، بينما الثانية هي نذير المستقبل وبشيرها، وأن الأولى هي زمن فارغ، بينما الثانية هي مستقبل الأمم. وبالتالي، فإن للدولة والمجتمع والحقوق أولوية على السلطة واستبدالها ومصادرتها للفرد والجماعة والمجتمع والأمة والمستقبل.

وإذا كان من الصعب الآن تحديد ماهية الثورة بمعايير العرف التقليدي للثورات ونماذجها السياسية، فإنها لا تخرج من حيث حقيقتها وغايتها عن مساعي الأمم في حل إشكاليات وجودها الطبيعي والماوراءطبيعي. وهو الجانب الأكثر جوهرية بالنسبة لفكرة الحرية وإرساء أسس التطور الذاتي. وبالتالي، فإن الحدس الصادق هنا يمكنه الإقرار دون أن تكتحل بصيرته بارتعاش الأجل، ولا احمرار حماسه من حيرة الخجل، ولا اصفرار شكيمته من خوف الوجمل، بأن ما جرى ويجري هو إرواء النفس اللاهثة وراء سراب الزمن العابر للقرن العشرين وما قبله من قرون مظلمة، من غليل العطش التاريخي للحرية والتكامل الذاتي. وفي هذا تكمن ما أسميته بمقدمة تجانس الحرية والإرادة، أي الإمكانية الأولية والضرورية لجعل التجربة التاريخية للعالم العربي تجربة ذاتية تلقائية متحررة من اجترار تجارب الأغيار



(الآخرين) العملية والنظرية. وليس مصادفة أن تحصد قوى الماضي (الإسلامية) زهور الثورة الأولى كما لو أنها في أعراس ليس أعراسها. بينما القطاف التاريخي الحقيقي، أي قطاف المستقبل هو حرث وزرع أولاً وقبل كل شيء، أي حصاد الأرض التاريخية والجهود المستقبلية.

إلا أن ذلك يشير إلى الحالة الأولية والظاهرة لما ادعوه بفاعلية المركزية الإسلامية التي تجعل من صعود التيارات الإسلامية السياسية أول مراحلها الضرورية

من أجل أن تندثر لاحقاً في سماء الحركة الطاحنة لبقايا الماضي التقليدي وزخارف المعاصرة التقليدية (المزيفة). وهو القدر الذي لا بد منه بوصفه جزء من مسار التطور التاريخي.

فالعالم الإسلامي (والعربي جزء منه) يمر بمرحلة ادعوها بالمركزية الإسلامية. بمعنى محاولات الرجوع إلى النفس من خلال تنشيط مرجعياته الذاتية أو إبداع الجديد منها، بوصفها جزء من معترك البدائل. الأمر الذي يجعلها مركزية ذاتية من حيث علاقتها بنفسها وبالأخرين، أي أن نياتها ومسايعها وجهودها المدركة وغير المدركة، العقلانية والوجدانية موجهة صوب تنشيط مكوناتها التاريخية - الثقافية الخاصة.. إننا

نقف أمام إجماع خفي متراكم في الوعي الاجتماعي والسياسي المعاصر في العالم الإسلامي على ضرورة تأسيس نظم للحياة تستمد مرجعياتها الفكرية والروحية من التاريخ الثقافي للحضارة الإسلامية وأممها المتنوعة. ومن ثم تحويل جهادها واجتهادها في مختلف الميادين إلى «قطب روحي» فعال في الصراع الحضاري.

وهو جهاد واجتهاد يؤدي بالضرورة إلى تنشيط سياسي لمكونات الحضارة الإسلامية. وبالتالي، فإن كل ما جرى ويجري في «العالم الإسلامي» على امتداد القرنين الأخيرين هي أشكال ومستويات مختلفة

ومتباينة لهذه الظاهرة. ذلك يعني أن هذه المركزية هي تعبير تاريخي ضروري وعابر أيضاً، أي حلقة في سلسلة أو تاريخ المركزية الثقافية الإسلامية. أنها تعكس في تناقضها وديناميكيته زمن القرن التاسع عشر - العشرين الميلادي، وتاريخ القرن الرابع عشر - الخامس عشر الهجري. ذلك يعني أن حقيقتها الباطنية تعبر عن تاريخ وعي الذات القومي والثقافي، أما صورتها الظاهرية فتعبر عن زمن القرن التاسع عشر - العشرين. وبما أن المقياس الزمني الظاهري هو مجرد قشور لا قيمة لها بالنسبة لتاريخ المركزية الثقافية، من هنا أهمية تتبع المسار التلقائي الذاتي القائم في تنشيط الظاهرة الإسلامية المعاصرة، بوصفها أحد مظاهر المركزية

**فالعالم العربي يمر بمرحلة ادعوها بالمركزية الإسلامية. بمعنى محاولات الرجوع إلى النفس من خلال تنشيط مرجعياته الذاتية أو إبداع الجديد منها، بوصفها جزء من معترك البدائل**



الإسلامية الجديدة.

فإذا كان صعود التيار الإسلامي يبدو في مظهره نكوصاً إلى الوراء من حيث الظاهر، فإنه في باطنه خطوة كبرى إلى الأمام، أي خطوة في طريق المسار الطبيعي وليس الاصطناعي الذي عبّته تيار الراديكالية الدنيوية (العلمانية) بأحجار الأيديولوجيات المسروقة وحطام التقليد البائس وألوان البهجة الغجرية! وبالتالي، فإذا كان صعود التيار الإسلامي يبدو مفاجأة لكل من تعود

على النظر إلى التاريخ بمعايير الرغبة الخاصة والإلزام العقائدي، أي بمعايير الجوب والإلزام، وما شابه ذلك من مواقف تستجيب للطموح النفسي الخالص المشبع بالرغبات والتصورات والأحكام

الخاصة، فإنه من حيث موقعه الفعلي يمثل الدرجة الضرورية للمسار التاريخي. ومن ثم يؤدي ما ينبغي أن يؤديه، مطبقاً حذافير الفكرة القائلة، بأن الوجود والعدم توأمان.

فالعلم العربي لم يمر بمرحلة الصيرورة الدينية السياسية حتى النهاية من أجل الانتقال إلى مرحلة الدنيوية العقلانية، أي المرحلة السياسية الاقتصادية في تطور الأمم. وذلك لأن «العالم الإسلامي» (والعربي في الحالة المعنية) يمر ضمن السياق التاريخ العالمي الثقافي في مرحلته الثالثة. لكنه يتسم أيضاً بتباين كبير

متنوع المستويات والأشكال. ففي داخله عوالم متباينة من حيث مستوى تطورها التلقائي. والعالم العربي متباين أيضاً من حيث مناطقه الثقافية الكبرى ضمن هذا السياق. وأنا أقسمه إلى أربعة مناطق أساسية وخامسة محتملة وإضافية، وهي على التوالي منطقة الجزيرة العربية، ومنطقة المشرق العربي (الهلال الخصيب) ومنطقة مصر والسودان، ومنطقة المغرب العربي. وفي كله هو عالم واحد. ومنطقة الاحتمال الإضافي

(موريتانيا والصومال وجزر القمر وزنجبار ودول أفريقية محتملة). ويختلف العالم العربي من حيث مستوياته في هذه المرحلة الثالثة. وضمن هذا السياق، يمكن القول، بأن صعود التيار الإسلامي وانتصاره الأولي

الكبير في كل دول «الربيع العربي» هو بداية الخريف الضروري لها من أجل الانتقال إلى صيرورة السياسة العقلانية.

فقد كان التيار الإسلامي بمختلف أشكاله وأصنافه ومستوياته مختبئاً في أغلب مسامات الجسد العربي الذي لم يتنفس هواء الحرية الفعلية، أي عدم ارتقائه بعد إلى مصاف تذليل المستوى النفسي والتقليدي في الوعي الثقافي بشكل عام والسياسي بشكل خاص. من هنا عاصفة البهجة البهية «للنصرة الإسلامية»، ومن ثم انتفاخ رئة العوالم الرثة وهياجها الطبيعي بتنفس الصعداء

لم يمر العلم العربي بمرحلة الصيرورة الدينية السياسية حتى النهاية من أجل الانتقال إلى مرحلة الدنيوية العقلانية، أي المرحلة السياسية الاقتصادية في تطور الأمم

على انه صعود! لكن جذر الكلمة هنا لا يتطابق مع ثمارها، خصوصاً وان انعدام الذوق العقلي والجمالي يجعل من حقائق الأشياء وعوارضها أشياء متداخلة بالنسبة للحس البليد والعقل السقيم السائدين في الوعي الاجتماعي العربي الحالي. الأمر الذي يحدد بالضرورة سرعة الصعود وسرعة الاندثار. وذلك لان حلول الصعود المفاجئ ستكون مفاجئة بالضرورة، أي جزئية وعابرة. إذ

لا منظومة فيها. ونظامها ليس أكثر من اجترار لنصوص مية. وبالتالي، فان أقصى ما يمكنها بلورته في مجال الفكر السياسي هو بهرجة أيديولوجية. بينما لا يتعدى سلوكها أن يكون مجرد وجدان صاخب لا يخلو من نفعية فجعة. وذلك لان كل ما فيها هو مجرد جسد مغبر بخيال الجنائن اللاهوتية! وسوف يسكرها كل ذلك ويطحها على فراش المتناقضات المية مثل أن تتغنى بانبهارها الجميل في عالم قبيح، وان تتمايل في طربها الباطني بمفاجأة القدر وتجعل من التجويد والأذان غناء اللسان السياسي!

إن كل هذه المتناقضات وما لا يحصى لظهوره منها في مجرى الحياة الطبيعية، سوف يجعل من قدر صعودها المفاجئ جبراً لزوالها. بعبارة أخرى، أنها ستؤدي دورها الطبيعي في المسار الطبيعي الذي جرى بتره زمن الصعود الغريب للرايديكاليات الدنيوية، أي

تلك التي سحقت تجارب الماضي الذاتي بتصوراتها وأحكامها التي لم تكن أكثر من رغبات حاملة وأوهام أيديولوجية متبجحة بذهنية الحثالة ومتمثلة لما فيها من قيم اجتماعية وأخلاقية ليست في حقيقتها غير أعراف وتقاليد نفسية. الأمر الذي يكشف بدوره عن القيمة الضرورية والمتناقضة للصعود الإسلامي بوصفها بهرجة دينية ضرورية للانتقال من سياسة اللاهوت إلى لاهوت السياسة، وعبره إلى صيغة عقلية وعقلانية أرقى للرؤية الاجتماعية والسياسية.

إن صعود التيارات الإسلامية إلى ريادة «الحركة الثورية» ليس إلا إحدى الصيغ العابرة والضرورية في مرحلة الانتقال التاريخية للعالم العربي من المرحلة الدينية السياسية إلى المرحلة السياسية الاقتصادية. مع ما يترتب عليه من حلول خاصة لإشكاليات الوجود الطبيعي للأمة لكي تخرج منها صوب عوالمها الماورا طبيعية، أي صوب وحدة بنيتها الضرورية في مجال وعي الذات السياسي والتاريخي والقومي والثقافي. بمعنى المرور الطبيعي بطرق الآلام الفعلية من أجل تذليل العقبات القائمة أمام بناء الدولة الحديثة والمجتمع والثقافة والعلم والقومية والأمة. وهو مرور تاريخي وضروري، أي متدرج ومتعرج. وبالتالي تصبح الحلول الناجحة والفاشلة جزء من مسار وعي الذات

كان التيار الإسلامي بمختلف أشكاله وأصنافه ومستوياته مختبئاً في أغلب مسامات الجسد العربي الذي لم يتنفس هواء الحرية الفعلية

وتكامله الضروري في كافة الميادين من اجل تطوير بنية التطور التلقائي. وفي هذا يكمن سرّ هذه الثورة الجديدة وقيمتها التاريخية الأولى بوصفها ثورة تأسيسية.

### ثورة تأسيسية واحدة - ثورة من طراز جديد!

إن الأحداث الكبرى عادة ما تغري العقل النظري بالتأمل والمقارنة، وذلك لما فيها من طاقة قابلة للتجسد بأشكال ومستويات مختلفة ومتباينة. إضافة

إلى ثقل الماضي وكمية الهزائم التي تعرضت لها الحركات الاجتماعية السياسية الكبرى في العالم العربي على امتداد قرن من الزمن، أي منذ أحداث الحرب الاستعمارية (الأوربية)

الأولى عام ١٩١٤ وحتى عام ٢٠١١ في تونس.

غير أن ذلك لا يعني انعدام القيمة الفعلية لما مضى. كل ما في الأمر انه يشير إلى هيمنة فكرة الزمن وضمور فكرة التاريخ. لقد كان ذلك زمن التضحيات والتجارب السياسية الراديكالية والثورة المضادة والخنوع التافه ومختلف أصناف الرذيلة، التي أدت في نهاية المطاف إلى صعود وتصارع نخب سفيهة لا علاقة لها بالدولة والأمة. نخب عائلية وتقليدية من ملوك وأمراء لا حلم فيهم ولا مروءة، ونخب راديكالية مغامرة تحولت لاحقا

إلى دكتاتورية فجّة. وبالتالي لم يكن ماضي وجودها أكثر من زمن صراعها من اجل السلطة والثروة وفيما بينها، أي صراع بين ملكيات تقليدية خنوعة وجمهوريات مغامرة. الأمر الذي أدى إلى سحق الشرعية باسم الأعراف والتقاليد والرشوة و«الشرعية الثورية». وليس مصادفة أن يلتقيا في نهاية المطاف حتى في اشد حالات صراعهما الظاهري وعدائهم الشخصي.

وليس مصادفة أن يصبح «الحدث التونسي» مثيرا للعقل والوجدان، والشك واليقين، وان يتحول إلى كيان قابل للانعكاس اللغوي بكلمات الثورة والانتفاضة والتمرد والعصيان والانقلاب والهبة الاجتماعية والاحتجاج المدني والهجوم الوطني العام وما شابه ذلك. لكنه

**الحلول الناجحة والفاشلة جزء من مساروعي  
الذات وتكامله الضروري في كافة الميادين من  
اجل تطوير بنية التطور التلقائي. وفي هذا يكمن  
سرّ هذه الثورة الجديدة وقيمتها التاريخية الأولى  
بوصفها ثورة تأسيسية**

من حيث مقدماته وأسلوبه وطبيعته وقواه وغايته كان يحتوي على كافة هذه الجوانب ويتعداها إلى مدى ابعد من حيث أنموذجه الفعلي، بوصفه انقلابا سياسيا كبيرا قابلا لمختلف الإمكانات. انه الحدث الأولى في التاريخ العربي الحديث والمعاصر الذي ارتقى من حيث أسلوبه وغايته الأولية إلى مستوى الثورة الاجتماعية الكلاسيكية.

فعندما نتأمل تاريخ الانقلابات الكبرى والصغرى العديدة التي جرت في العالم العربي، بما في ذلك

في تونس، فإنها لم تتعد في أفضل أشكالها، أكثر من مؤامرات متنوعة الأشكال. الأمر الذي جعلها منذ البدء أسيرة الحصار والزوال، بوصفها مغامرات قوى هامشية أو مغامرة راديكالية. وليس مصادفة أن تتحول جميعها مع مرور الزمن إلى عصابات أحزاب وعائلات انساب وبالتالي إلى دكتاتوريات فجّة. وبما أن هذه الظاهرة قد عمت العالم العربي ككل، فإن ذلك يعني احتواءها

على قدر من «الضرورة» لعل جذورها الكبرى تقوم في طبيعة الانقطاع التاريخي الذي مس العالم العربي بعد خروج أغلب مناطقه من عالم العثمانية المتهرئ، وتعرّثه في شباك السيطرة الكولونيالية والهيمنة الأوربية. من هنا تناسخ التقليدية القديمة والراديكاليات «المحدثة» بمختلف أشكالها وأيديولوجياتها في أصناف متنوعة من مسخ «الحداثة» المزيفة. وليس مصادفة أن يؤدي هذا التصنيع الغريب لهذه الحالة الغربية، إلى ما يمكن دعوته بسيادة الزمن وانتهاك التاريخ الفعلي، أي تاريخ بناء النفس بمعاييرها وتجاربها الذاتية.

إن الحدث التونسي الذي أطلق نسيم «الربيع العربي»، كان يتضمن من الناحية الرمزية والواقعية الرغبة الطبيعية في إرجاع طبيعة الأمور إلى طبائعها الأولية! فمن الناحية التاريخية والثقافية كان مسار السلطة في جميع

**فمن الناحية التاريخية والثقافية كان مسار السلطة في جميع دول العالم العربي الحديث هو مجرد انهماك عنيف في عهد السلطة لتمرير برامج «الحداثة» المزيفة. من هنا لم تؤد إلا إلى توسيع حالة الاغتراب والخراب**

دول العالم العربي الحديث هو مجرد انهماك عنيف في عهد السلطة لتمرير برامج «الحداثة» المزيفة. من هنا لم تؤد إلا إلى توسيع حالة الاغتراب والخراب. ومن ثم ظهور ما يمكن دعوته بمرحلة الخمول الاجتماعي والسياسي، وبالتالي اضمحلال وتلاشي وعي الذات الاجتماعي والقومي. لهذا لم ينتج القرن العشرون في العالم العربي غير زمن الخراب (كما هو جلي في

مصر والعراق وسوريا وليبيا وتونس والسودان واليمن وأمثالها). أما البلدان «الآمنة» التي حافظت على بنيتها التقليدية (الملوكية والسلطانية والأميرية)، فإنها في أمانها كانت وما تزال في الأغلب وليدة السبيكة الخربة للغش والخداع والجريمة المنظمة ضد المصالح الكبرى للوطنية والقومية. من هنا ضعفها البنيوي وهشاشتها الفعلية أمام الاستعمار القديم والجديد، كما هو جلي في ممالك وإمارات آل سعود، وآل خليفة، وآل حمد، وآل ثاني، وآل زايد، وآل الصباح، و«آل» قابوس، وآل هاشم، وآل علوي.

والحصيللة التي يمكن رؤية ملامحها الجلية بهذا الصدد هو انقسام العالم العربي بين قوى نزعت صوب التحرر فسارت ضمن سياق دكتاتوريات خشنة، وقوى ظلت «أمنية» لعبودية قديمة بعد أن جرى ترميمها بشراء

أجساد الأفراد والجماعات والإبقاء عليها بصفاتهم ذرات سباحة في رمال الخداع الذاتي. وذلك لأنها بذاتها وكل انجازاتها من حيث الجوهر لا تتعدى أن تكون مجرد بهرجة وزيف، وتقليد وأعراف لا علاقة لها بالدولة الحديثة والمجتمع الحديث والمعنى الإنساني للوجود الفردي والاجتماعي والوطني والقومي.

وبغض النظر عن الخلافات بين هذه القوى المختلفة ظاهرياً، فإن ما يجمعها هو تفريخ الزمن وتوسيع مدى الخلاف والاختلاف في كل شيء. ذلك يعني أنهما يشتركان في كونهما يعيشان في القرن العشرين والحادي

والعشرين فقط، أي في زمن لا تاريخ فيه. وإذا كان زمن القرن العشرين قد بلغ ذروته بعدد من الهزائم المشينة على كافة المستويات، فإنه يشير من حيث الجوهر إلى أن

العالم العربي مازال يعيش خارج التاريخ الفعلي، أي خارج مشاركته الفعلية في إنتاج نفسه وتقويمها مع ما يترتب عليه من تصنيع للتاريخ الذاتي والعالمي. أما القرن الحادي والعشرون، المليء بتناقضاته الخاصة، فإنه أنتج لنا حالة الاحتلال الأمريكي للعراق، أي إعادة إنتاج بداية القرن العشرين والاحتلال الأوربي للعالم العربي.

وكما كانت الحالة في المرة الأولى من إجهاض «لثورة العربية»، فإنه قام بإجهاض «الثورة العراقية»

(المرة الأولى عام ١٩٩١ والثانية عام ٢٠٠٣). وبالتالي لم تكن الإطاحة بالديكتاتورية الصدامية جزءاً من تاريخ العراق، بقدر ما كانت جزءاً من تاريخ الإمبراطورية الأمريكية، وزمناً في المسار العراقي. وضمن هذا السياق يمكن النظر إلى الثورة العربية ومظاهرها التونسية والمصرية واليمنية والليبية والبحرينية واستمرارها، من الناحية النظرية والعملية، على أنه ثأر من طراز نوعي جديد للثورة العربية المجهضة (وفي الحلة المعنية صيغتها الجزئية في العراق). وليس مصادفة أن تتحول هذه الدول قبل ثوراتها إلى مسارح «التضامن» مع «الشهيد صدام حسين».

بينما تحولت دول الخليج إلى مصادر تمويل «المعارضة السنية!». غير أن مفارقة الظاهرة تقوم في أن تعويد الناس على «التضامن» بالآلاف

يعني تدريبها على التجمع والاحتجاج ورفع الأصوات والأيدي، أي كل تلك المكونات الفنية الضرورية التي تتحول إلى قوة فعالية حالما يجري إشهارها وتوجيهها في مسارها الصحيح. وهو ما حدث في بداية عام ٢٠١١، بوصفها بداية عام تونسي وعربي فعلي. بحيث تحول من حيث رمزيته إلى الحدث الفعلي الأكبر في التاريخ العربي الحديث الذي يتطابق من حيث طاقته المستقبلية مع بداية القرن العربي الذاتي.

فالثورات الكبرى كبيرة في كل شيء، بما في ذلك

**الثورة العربية ومظاهرها التونسية والمصري واليمنية والليبية والبحرينية واستمرارها، من الناحية النظرية والعملية، على أنه ثأر من طراز نوعي جديد للثورة العربية المجهضة**

في هزائمها الأولية وتعرجاتها الملتوية ومآسيها وخرابها وتخريبها. وذلك لأنها تثير كل ما في كينونة الأمم لكي تدرجه في صيرورة وجودها المستقبلي. وتأمل تاريخ الثورات الكبرى في كل مكان يبرهن على أنها لا تكتمل ما لم تتكامل في مؤسسات هي التجسيد الفعلي لتاريخها الذاتي. ولا يحدث ذلك دون تراجعات وهزائم وتدمير ومآس هائلة. فالثورة الفرنسية الكبرى لم تتحول إلى مؤسسة تاريخية بالنسبة لوعي الذات الديمقراطي

والحقوقى وفكرة الحرية والنظام الديناميكي إلا بعد مرورها بمراحل الثورة المضادة والرجوع صوب إمبراطورية نابليون وحروبه الداخلية والخارجية، ثم دكتاتوريات فجّة صغيرة. وينطبق هذا في الواقع

على تاريخ الثورات الكبرى جميعاً. وذلك لان حقيقة الثورات الكبرى تتلازم بالضرورة مع معنى الرجوع إلى حقائق الأشياء، أي إلى معنى الأصول المتركمة في وعي الذات التاريخي والقومي بوصفه وعياً ذاتياً. إذ حتى للأسماء مكرها الخاص! فقد أراد زين العابدين بن علي الاستهزاء بتاريخ الثورة الروحية العربية والإسلامية التي جسدها زين العابدين الفعلي، كما أصدمت الوعي العراقي محاولات صدام للانتماء إلى الحسين (بن علي)! وفيما لو نحينا جانباً اثر التأويل المحتمل في هذه المقارنات، فإن للكلمات منطقها وأثرها في التاريخ

الفعلي للأمم. فرئيس الدولة ينبغي أن يكون رأساً لا ذيلاً. والوزير من يؤازر الناس والأحداث ويسر أعمالها وليس من يعسر نومها ويقظتها!

بينما وقفنا ونقف في حال الدكتاتورية الصدامية والزينة والحسناوية والصالحية والقذافية على انقلاب غريب وتطبيق عجيب لحقيقة الأسماء ومعانيها. فزين العابدين بن علي لا زين فيه ولا علو، بل على العكس انه نموذج للفاسقين والسافلين، وعلي صالح لا علو فيه ولا صلاح، بل على العكس انه نموذج للذنو والفساد، وحسني مبارك لا حسنة فيه ولا بركة، بل على العكس انه نموذج للقبح والنقمة، أما معمر القذافي فانه لا عمران فيه.

على العكس انه تجسيد تام للتخريب الذي قذف بليبيا إلى هاوية الجنون والخراب. وقد يكون صدام هو الوحيد الذي يتطابق اسمه مع شخصه وشخصيته، بمعنى صدمه العراق بأوجاع مميتة. لهذا أطلق العراقيون عليه اسم هدام! أما الملوك والأمراء فأنهم خارج هذه المعادلات لسبب بسيط وهو أنهم خارج معادلات الوجود والتاريخ الفعلي للكينونة العربية. والخلاصة هي أن هذا الانقلاب في الأسماء ومعانيها يشير إلى الحقيقة القائلة، بأن السير ضد حقائق الأشياء وأصول التاريخ الذاتي يؤدي بالضرورة إلى الهلاك.

**الثورات الكبرى كبيرة في كل شيء، بما في ذلك في هزائمها الأولية وتعرجاتها الملتوية ومآسيها وخرابها وتخريبها. وذلك لأنها تثير كل ما في كينونة الأمم لكي تدرجه في صيرورة وجودها المستقبلي**

## ثورة الطور الجديد في الانتقال التاريخي

إن إحدى الحقائق الجوهرية الكبرى، التي كشفت عنها ثورة «الربيع العربي» تقوم في إبراز أهمية وقيمة المرجعية القائلة، بأن التطور الفعلي للأمم يفترض تأسيس حريتها بمعاييرها التاريخية والثقافية الخاصة. ومع أن هذا التأسيس ما زال في طي الكمون التاريخي بالنسبة للعالم العربي الحالي، إلا أن إدراكه المتزايد سوف يلزم بالضرورة

كمية ونوعية المعارك الحالية والمستقبلية. بمعنى، أن إدراك حقيقة الحرية وتأسيسها النظري والعملي مازالت جزء من معترك تاريخي وثقافي هائل، لكن ملامحها الجلية سوف تأخذ

بالحصول على إجماع شامل حالما تتحول المرجعية المشار إليها أعلاه إلى بديهية سياسية بالنسبة للقوى جميعاً بغض النظر عن معتقداتها السياسية والفكرية الخاصة، أي كل ما يلزم بالضرورة إرجاع حقائق الأشياء إلى أصولها. ولا يعني ذلك بالنسبة للعالم العربي سوى الرجوع إلى أصوله الذاتية، أي إرساءه على أساس معاناته الذاتية وإبداعه الخاص. وفي هذا تكمن الطاقة الحية والخفية لثورة «الربيع العربي»، بوصفها ثورة تأسيسية رغم خفاء هذه الحقيقة لحد الآن

أمام أعين الأغلبية الساحقة. وليس المقصود بالثورة التأسيسية هنا سوى كونها ثورة عربية من حيث مقدماتها وأسسها وبواعثها وقواها وأفكارها. أنها ليست صنعة الخارج ولا تقاليد المغتربة. من هنا خلوها الأولي من ثقل مغامرات ومؤامرات الأحزاب التقليدية (والمغتربة) وأيديولوجياتها المصطنعة. وفي هذا تكمن بقدر واحد مصادر ضعفها الظاهري وقوتها الباطنية. فقد كانت اقرب ما تكون إلى احتجاج منظم هائل بلا أيديولوجية وأحزاب. غير أن هذا

الضعف الظاهري يحتوي في الوقت نفسه على قوة الإنشاء والتراكم الطبيعي للفكرة السياسية وتنظيمها اللاحق بهيئة تشكيلات متنوعة.

فالتشوه النسبي في مجرى الثورات الكبرى

هو التنازع الملازم لاحتكاك وتصادم مختلف المنازع والمشارب والآراء والمواقف والرؤى والموروث المتنوع والمتباين والمتعارض تجاه ما هو موجود في كينونة الأمم وكيانها السياسي. الأمر الذي يعطي لنا إمكانية القول، بأن الثورة العربية الحالية هي ثورة من طراز جديد، يقوم في كونها جزء حيوي لا يتجزأ وفعالاً في الصيرورة العربية الموحدة، وبالتالي فهي حركة واحدة من حيث الأصل والغاية والإمكانية. وإذا كانت الثورات الكبرى لا تختلف من حيث الأساليب

إن إحدى الحقائق الجوهرية الكبرى، التي كشفت عنها ثورة «الربيع العربي» تقوم في إبراز أهمية وقيمة المرجعية القائلة، بأن التطور الفعلي للأمم يفترض تأسيس حريتها بمعاييرها التاريخية والثقافية الخاصة



والغايات، فلأنها في بدايتها جهاد متفان من اجل تغيير الحالة القائمة، وآخرها اجتهد مضني من اجل تجسيد الأهداف الكبرى وتحقيق المثل الكامنة في شعاراتها الأصلية. أما الصيغة الشائعة والآخذة بالانتشار عما يسمى «ثورة الانترنت» و«ثورة البلوغات الاجتماعية» و«الفيسبوك» و«التويتر» وما إلى ذلك، فأنها ترجع الكل للجزء، والحقيقة إلى احد مظاهرها، والمضمون للشكل، والماهية للأدوات. وذلك لان كل ما له علاقة بتكنولوجيا الاتصال هو مجرد أداة اتصال لا غير.

أما الشيء الجوهرى الذي يجعلها تختلف عن أدوات الماضي فهو سرعتها وسعتها. ولا يمكن إهمال ما في هذه الصفة من قيمة كبرى لكنها تبقى في نهاية المطاف عرضية وثنائية. أنها مجرد أداة من أدوات العمل والتنظيم.

ومن ثم لا علاقة جوهرية لها بماهية الثورة. أنها تشير إلى زمن الحدوث وبعض أساليبها فقط، أي حدوثها في عصر التكنولوجيا المتطورة. لكن التكنولوجيا بحد ذاتها لا تصنع ثورة اجتماعية. أنها مجرد أداة من أدواتها في العالم المعاصر. ومن ثم تساعد وتساهم في تغيير البنية الذهنية وتوسيع مداها وحركتها السريعة وديناميكيته المؤثرة. وهنا يكمن دون شك احد الأسباب المساعدة للثورة. تماما بالقدر الذي يمكن لهذه التكنولوجيا أن

تكون مضادة بالقدر ذاته. فالدولة والأموال اقدر على صنع بدائل مزيفة. ومن ثم اقدر على التأثير الدعائي خصوصا في ظل غياب أو ضعف للمجتمع المدني الحديث. إلا أن مفارقة هذه الظاهرة في الحالة العربية الحالية تكمن فيما يمكن دعوته بانعدام النسبة الضرورية بين النزعة النفعية والحقيقة في أنماط السلطة السياسية السائدة، والتي أنتجت نظاما لا نظام فيه بالمعنى الايجابي للكلمة. من هنا وقوعها في شرك التاريخ الذي أرادت أن تجعل منه مجرد زمنا لا جترار وتكرار

وجودها في السلطة، أي العمل والعيش والتفكير بمعايير الجسد الميت وغريزة النفس البدائية. بمعنى العيش والتفكير بطريقة لا يمكنها البقاء والديمومة فترة طويلة في ظل ديناميكية التحول والتطور المعاصرة.

فقد أدى هذا التناقض إلى صنع سدود خربة. وذلك لأن مهمتها لم تعد تنظيم مجاري الحياة بالشكل الذي يجعل حتى من سيولها الجارفة قوة إضافية للإرواء، بل كومة ركام مهمتها عرقلة كل ما يمكنه السير والحركة. من هنا انهيارها السريع أمام ضغط سيول الاحتجاج المتراكمة في مجرى عقود الموت الراديكالي والدكتاتوريات الفجة، أي كل ما حصل على تسمية «الربيع العربي»، بوصفه إحياء جديدا لكيנותه الذاتية.

**فالتشوه النسبي في مجرى الثورات الكبرى هو الناتج الملازم لاحتكاك وتصادم مختلف المنازع والمشارب والآراء والمواقف والرؤى والموروث المتنوع والمتباين والمتعارض تجاه ما هو موجود في كينونة الأمم وكيانها السياسي**

وبالتالي، ليس «الربيع العربي» في الواقع سوى بداية الثورة الاجتماعية العربية الكبرى. انه الفصل الجديد في سيرورته التاريخية الجديدة. وإذا كانت «بداية» الأفراد والجماعة المنظمة والشعوب الحية والأمم الكبرى عادة ما ترتبط ببداية زمنية هو «يوم ميلادها»، فان نوعية الاحتفال به مرتبط بأثره الفعلي في التاريخ. وكلاهما جزء من وعي تاريخي ذاتي تتحدد قيمته بالإبداع الفعلي لهذه الولادة وأثرها بالنسبة للتاريخ نفسه. وبالتالي، فان بداية «الربيع العربي» هو بداية الولادة التاريخية الجديدة للروح الاجتماعي والقومي والمستقبلي.

فقد كانت الثورات العربية السابقة محلية قطرية

جزئية مغامرة. بمعنى

أنها كانت تختمر في

عقول وأفئدة النخبة

المحلية الفتية التي لم

يتقو صلبها بمعارك

النظر والعمل. من هنا كان ضعفها نتيجة ملازمة لضعف أسسها الاجتماعية والثقافية. وقد كان ذلك بدوره يحتوي على أحد الأسباب الرئيسية الكامنة وراء مغامرة الجيش في منافستها للقيام بانقلابات عسكرية سرعان ما تحولت إلى «ثورات شعبية». وقد كانت تلك منافسة لا علاقة لها بمنطق التاريخ ولا تاريخ المنطق والعقل العملي. من هنا محاولاتها اللاحقة للاستحواذ على التاريخ والمنطق والعقل والمستقبل أيضا! وقد أثار ذلك حمية وحماسة الوجدان المعذب في رغباته الراديكالية لبلوغ أقصى ما يمكن تخيله من أحلام وأوهام عند طرفي المعادلة

الغريبة: الشعب والجيش! فالتاريخ لم ولن يعرف التقاء بينهما باستثناء معايير الدفاع والهجوم (القوة). وحالما جرى تحويل هذه المعايير إلى عقل الأمة ومنطق التاريخ، عندها تحولت القوة العسكرية إلى طاقة سارية في معاني السمو والتمام والعالمية، أي إلى نموذج ومثال لا يعادله إلا العلي القادر العليم! واحتوت هذه العملية المحزنة لمكر العقل التاريخي على ملهامة ومأساة أنتجت ما يمكن دعوته بمنظومة القلق الدائم وانعدام الاستقرار والتجريب الخشن للجهل والغباء والبلادة السياسية. وسواء كان ذلك الوجه العملي للراديكالية السياسية، أو أنه التناج الملازم لصعودها، فان توحدتهما الفعلي

قد أدى إلى تشويه

أسس الدولة الحديثة

واعوجاج مسارها.

أما النتيجة فهي غلبة

السلطة على الدولة،

والقبيلة على المجتمع، والفرد على الجماعة، أي إرساء أسس هرم مقلوب، وتوازن قلق، وخراب دائم للدولة والمجتمع، وتبذير دائم لكل تراكم عقلائي محتمل.

لقد أدى كل ذلك إلى نخر أسس الدولة والمجتمع والوعي، مع ما ترتب عليه من إمكانية انهيار الجميع أو إحدى مكونات هذه المعادلة الخربة أو البقاء لفترة زمنية أخرى في مرحلة لا حدود فيها ولها. ولا يعني ذلك سوى المراوحة فيما ادعوه بمرحلة الزمن، أي مرحلة هلامية الوجود، وبالتالي انعدام الخصوصية والإمكانية والآفاق. وهي أتعس حالات الوجود وأرذلها. لكنها

### ليس «الربيع العربي» في الواقع سوى بداية الثورة الاجتماعية العربية الكبرى

شأن كل ما يفتقد إلى مكوناته التلقائية وقدرته على صنع التاريخ وتوسيع مدى مرجعياته الذاتية، لا بد له من الانهيار والزوال إلى غير رجعة. وهي النتيجة التي بهرت العقل العربي ووجدانه في تلك الهبة التي ألهمت الجموع التونسية لهيب المواجهة الحرة، أي تلك اللحظة الحرجة التي كشفت عن أن الحرج الفعلي للتاريخ يقوم في عدم قدرته على التمام في فعل له حدوده المعقولة. وقد كانت هذه الحدود الأولية تقوم في «إسقاط النظام»، أي إسقاط حالة الخراب والمرآحة وهلامية الوجود. بمعنى كسر حاجز الزمن والانتقال عبره إلى رحاب

التاريخ، وإشكالات الحرية غير المتناهية. وهي بداية الطريقة العربية الحديثة التي سوف تصنع شريعتها وحقيقتها بمعايير تجربتها الذاتية.

ليس المقصود

بذلك إضفاء صفة الصوفية المتعالية والمتسامية على الأحداث، بقدر ما تجري محاولة تصوير الثورة، بوصفها روحاً أيضاً. فالثورة الحقيقة في جوهرها هي تبدل روعي هائل مهمته صنع «أنا الحق» الفردية والاجتماعية والوطنية والقومية والإنسانية، من خلال صنع الإرادة المبدعة بمعايير معاناتها الدائمة وتجاربها الخاصة. ولهذه طريقتها وشريعتها بوصفهما حدود وأساليب بلوغ الحقيقة. وحقيقة الثورة هي ديمومة البدائل العقلانية وتوسيع مدى الاحتمال الإنساني فيها.

لم تكن «الثورة العربية» حدثاً طارئاً ولا آتياً ولا جزئياً. على العكس! أنها كانت وما تزال وسوف تبقى لعقود عديدة حدثاً ضرورياً وبنوياً وكونياً يعكس من حيث بواعثه وآفاقه تأسيس المقدمات التاريخية لإحدى مراحل الانتقال الكبرى في الصيرورة العربية الحديثة على مستوى الدولة والقومية والنظام السياسي والثقافة العامة. ففي مظهرها تبدو شبيهاً بركان هائج، أي أقرب ما يكون إلى هياج لاعقلاني. ومن حيث حقيقتها أشبه بالحياة والبدائل الكبرى.

فالحياة بركان هائج. وبالتالي لا يهدأ كل منهما إلا بعد إفراز كل ما في أعماقه

السحيقة من قابلية وكوامن. وإذا كان للطبيعة حدودها الذاتية فيها وبذاتها، فإن للطبيعة البشرية حدودها الإنسانية، أي القوة القادرة

على تنظيم كوامن الإنسان والمجتمع بمعايير الحق (الحقوق) والأخلاق، ومقاييس السبيكة العقلانية والواقعية. الأمر الذي حدد وسوف يحدد لفترة طويلة ديمومة الصراع وحدته وقسوته وتعرجاته وتخريجاته المفرحة والمأساوية.

ونعثر في هذه الحالة على إشارة ضمنية إلى أن العالم العربي كل واحد، وان الثورة الجارية فيه هي ثورة واحدة أيضاً. وإذا كان من مفارقات هذه الظاهرة «الثورية» اشتراك حتى دول الخليج العربية فيها بحماسة مفرطة، وبالأخص في ليبيا وسوريا، فانه مؤشر على بروز طبيعة

**فالثورة الحقيقة في جوهرها هي تبدل روعي هائل مهمته صنع «أنا الحق» الفردية والاجتماعية والوطنية والقومية والإنسانية**

وحقيقة الإمكان القائمة في الفكرة القائلة، بأن العالم العربي هو كل واحد رغم تجزئته الحادة وصراعاته البينية الكبيرة.

ومن الممكن اختصار كل هذه العملية المعقدة والمتناقضة من حيث غاياتها في الفكرة القائلة، بأن الصراع الحقيقي في العالم العربي بين دوله وقواه الاجتماعية والسياسية يتحول للمرة الأولى من صراع سياسي اقتصادي إلى صراع من أجل الحرية والعدالة. ومن ثم ليس الصراع السياسي الحاد فيه سوى الوجه الظاهري للصراع الباطني من أجل تحقيق فكرة الحرية والعدالة. وليس مصادفة

ألا نعثر في أغلب الشعارات العفوية على أية مظاهر «إيجابية»! على العكس أن الروح الطاغية هو شعار «إسقاط النظام»، أي

«الإسقاط». ولا يعني هذا من الناحية الفعلية سوى إسقاط النظام السياسي الساقط، أي إننا نقف أمام نفي إيجابي فعال يوجه كامل احتجاجه ضد نظام وجود الأشياء والمفاهيم والقيم، أي مجمل البنية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والروحية.

بعبارة أخرى، إن الربيع العربي هو الانتعاشة الجديدة والحية لروح التمرد الإنساني تجاه النفس أولاً وقبل كل شيء. الأمر الذي جعله يحتوي أساساً على فكرة المستقبل. فالثورة أشعلت أولاً وقبل كل شيء شمعة

المستقبل. فالربيع هو فصل الفتوة والمستقبل. ومنهما وفيهما ومن خلالهما كانت تتضح معالم الحقيقة الكبرى والمرجعية المستقبلية القائلة بأن فلسفة المعنى الذاتية في كل ما جرى ويجري وسوف يجري بهذا الصدد تقوم في بلورة الشعار الباطني لمرجعية الحرية والنظام.

فقد كشفت وما تزال تكشف أحداث الاحتجاج والثورة العربية «الدائمة» والمعمدة بتوترها الباطني ومحاولاتها البطولية لاجتياز ممرات وعتبات البلادة والغباء والذيلة والسخافة المادية والمعنوية التي «صنعتها» نخب

الماضي الهشة وزمن الراديكالية المغامرة، عن أن بداية المستقبل الفعلي تقوم في عبور دهاليز المتاهة الاجتماعية والسياسية

والقومية. وشأن كل عبور تاريخي لهذا الإرث الخرب، لا بد له من مواجهة تدليل الإرادة الذاتية، أي إعادة صنعها وتأسيسها بمعايير ورؤية أخرى مغايرة. وبما أنه لا يمكن إخضاع هذه العملية التاريخية المعقدة والشائكة لوصفات جاهزة أو قواعد ثابتة أو حكمة متسامية، وذلك بسبب طابعها التاريخي بوصفها جزءاً وحلقة ومستوى من تطور وعي الذات الاجتماعي والقومي، من هنا يصبح التجريب الأسلوب الواقعي الوحيد. لكنه تجريب محكوم بعقل التجربة التاريخية نفسها التي سوف

لم تكن «الثورة العربية» حدثاً طارئاً ولا آنياً ولا جزئياً. على العكس، كانت وما تزال وسوف تبقى لعقود عديدة حدثاً ضرورياً وبنوياً

تقف بالضرورة أمام الحقيقة القائلة، بأن هزيمة الماضي الحرب يستلزم العمل بعزيمة البدائل المستقبلية الحرة. وذلك لأن الأحداث التاريخية الكبرى شأن غيوم الأمطار تظل بظلالها الجميع، وتسقي كل من تحتها على قدر ما فيه من استعداد للحياة والموت، أي على قدر استعداده الذاتي. إنها تصنع جداول الحياة وخريها، تماما بالقدر الذي تجرف في سيولها كل ما يعترض مسارها العارم. وفي كلتا الحالتين نقف أمام حقيقة وجودية ووجدانية كبرى تقول، بأن حقائق الأشياء وجمال وقعها على الأذواق وأثرها في القيم، مرتبط بطبيعة الأشياء نفسها وتطبع الإنسان.

وعندما نقف أمام مجرى الغيث العربي المتساقط على بذور التحرر، وتراكم قطراته الحية في سيول المواجهة التي تجمع بمختلف

حيثياتها جمال وجلال القوى الاجتماعية الحية من اجل «رحيل الطغاة» و«إسقاط النظام» البائد لبلادته وانحطاطه المادي والمعنوي، فإننا نقف أمام الحقيقة الوجودية والوجدانية الكبرى التي ميزت زمن السلطة الميت وتاريخ الأمة الحي. إذ تكشف هذه الحقيقة عن ملامحها الكبرى الجلية في طبيعة الصراع القائم حاليا بين الشعب العربي وأنظمتها السياسية، أي الصراع والمواجهة بين شخص صادر المجتمع والدولة، وشعب يريد استرجاع نفسه ودولته. وتعكس هذه المواجهة

الغريبة الأطوار، طور الانحلال والانحطاط الذي ميز مسار الدولة العربية الحديثة، التي جعلت من الشعب والنظام السياسي طرفين متناقضين، تماما كما جعلت من الدولة والأمة وجهين متضادين. مع ما ترتب عليه من تعايش متنافر لشعب يتحرق ونخبة تتملق، أي كل ما بلغ ذروته فيما نراه من سلوك متسام للمجتمع وغريزة وضیعة للسلطة تكشف عن ظاهرة لا تقل في غرابتها عن سابقتها، ألا وهي: شعب ينتفض ونخبة لا تتعظ!

فعندما «نصح» حسني مبارك قبل سنوات عديدة طاغية العراق «الأكبر» (صدام) بالتخلي عن السلطة لكل يحقن دم العراقيين، فانه كان يقصد غيره فقط! وهذا وعي لا يخلو من حكمة عرجاء. وهي أتعسها! وذلك لأنها مجرد حكم اخرق يهبط إلى مستوى السخافة

التامة للعقل والضمير. وليس مصادفة أن يبقى حسني مبارك مستعدا للبقاء ولو ظلا في ظلام السلطة! من هنا كانت رغبته العارمة أمام الموجهة العارمة للاحتجاج الاجتماعي، بالبقاء ولو حتى انتهاء «مدته الشرعية»! وبالمقابل لم يعن بالنسبة له شيئا سيل الدماء المصرية. لقد تحولت فكرة حقن الدماء العراقية حالما مست مقعد عرشه المثقوب إلى حقنة تسهل عليه الجلوس مدة النقاهة «الشرعية» في الحكم! بحيث وصل به الأمر إلى رفع هذه التسخيف المريب لجعل بقائه في العرش

**كشفت أحداث الاحتجاج والثورة العربية  
«الدائمة» عن أن بداية المستقبل الفعلي  
تقوم في عبور دهاليز المتاهة الاجتماعية  
والسياسية والقومية**

هذه الظاهرة بمعايير الصراع المتراكم بين جيل الهزيمة وجيل العزيمة.

إن جميع حلقات السلسلة المتهرئة لأزلام السلطة في الدول العربية الحالية تنتمي إلى ما يمكن دعوته بجيل الهزيمة (١٩٦٧). فلقد تملقوا مشاعر الهزيمة العربية، أي مشاعر الهزيمة فقط. من هنا إبقاءهم عليها، لأنه أسلوب البقاء الأبدي في السلطة! بحيث جرى تحويل الهزيمة إلى «نظام» سياسي و«منظومة» قيم جرى غرسها بالقوة والعنف المنظم. ولم يعن ذلك في الواقع سوى تحويل الرذيلة إلى فضيلة، والموت إلى حياة،

والعبودية إلى حرية، أي قلب كل موازين الوجود الطبيعي والعقلي إلى نقيضها. ولعل اشد عناصر هذا الجيل «القائد» خطورة بهذا الصدد تكمن في

كونه اشد القوى قسوة وخبثا في مواجهة الحياة. وذلك لأنه ينظر إليها على أنها غريزة فقط! بينما حياة الأمم هي أولا وقبل كل شيء تاريخ، أي مكون متسامي وصيغة متناسقة للمعنى والقيم والروح.

وليس مصادفة أن تنهمك هذه الحلقات الخربة لسلسلة أزلام السلطة في تقييد وسجن ورمي كل تراكم طبيعي وتاريخي لمعنى وجود الأشياء وقيمها في العقل والضمير الفردي والاجتماعي وروح الأمم. بحيث أدى ذلك إلى جعل الهزيمة أسلوب العيش والحياة والعمل.

الخرب تحديا وجدانيا لهروب «رفيق الزمن» الميت زين العابدين بن علي. من هنا صرخته المعوية: «لن اهرب من مصر! وأود الموت فيها!». وهي حالة مريبة أيضا! فالإنسان السوي والطبيعي يود الحياة في وطنه، و«رئيس» الدولة، الذي يفترض أن يكون رأسا لأمعاء وفروج، يريد الموت فيه! لكنها عبارة نموذجية تعكس نموذج العصابة المستميتة التي لا تتعدى «بطولتها» في «القتال» أكثر من هروب خائف في «وطن» جائف لا يتعدى في الأغلب أزقة السرقة والاحتيال والغنيمة والهزيمة والسطو واللهو!

وفي كلتا الحالتين نقف أمام ظاهرة يصعب على العقل قبولها بمعايير المنطق، والضمير بمعايير القيم الأخلاقية، والدوق بمعايير الجميل

والجمال. أما في الواقع فانه يجمع في ذاته حياة وممات صدام وهروب زين العابدين، أي أنظمة لا نظام فيها لغير تنظيم السرقة والقهر والابتذال التام للحق والعدالة والنزعة الإنسانية والمجتمع والدولة والأمة، وتفريخ لها في عائلات و«نخب» يسري في عروقها قبح الرذيلة. ومهما تكن مظاهر الموت الجلية على محيا هذا النوع من «القادة»، فان مما لا شك فيه هو أنها الحلقات الأولى لسلسلة الهزيمة التي صنعت هذا النوع من أزلام السلطة. وبالتالي، فأن من الممكن فهم مفارقات

تعكس المواجهة الغربية الأطوار طور الانحلال والانحطاط الذي ميز مسار الدولة العربية الحديثة، التي جعلت من الشعب والنظام السياسي طرفين متناقضين، تماما كما جعلت من الدولة والأمة وجهين متضادين

ولم يكن ذلك معزولا عن الحقيقة القائلة، بأن القبول بالهزيمة يعني القبول بكل رذائلها، ومن ثم القبول بكل الرذائل.

وفي مجال الحياة السياسية يصنع القبول بالهزيمة والعيش بمعاييرها ثقافة الخيانة الظاهرية والمستترة. وذلك بسبب تحليلها الداخلي وفقدانها للقيم الكبرى، أي تحليل الشخصية الإنسانية والاجتماعية إلى جزئيات الجسد والغريزة. والنتيجة هي النظر إلى الإنسان على أنه مجرد كيس خراء! من هنا الانهماك الذي لا حد له بالسرقة والتلذذ بها. مع ما يرافقه بالضرورة من فقدان الحس والحدود، وهيمنة

الاغتراب الاجتماعي والوطني، وانعدام الذوق الجمالي والقيم الأخلاقية، وأخيرا تحليل الإنسانية وبقاء بشرية لا أنس فيها.

وبما أن الهزيمة لا تصنع إرادة حية، من هنا

تحول إرادة التمويت إلى النموذج الأعلى في الموقف من الإنسان والمجتمع والحق والدولة والأمة والثقافة، باختصار من كل مكونات ومظاهر الوجود التاريخي للأمم. إذ لا شيء فيها لغير الغريزة وحاجاتها المباشرة. من هنا تحول كل أفعالها إلى رياء وخراب وغل وخديعة وكذب ودجل. ولبس مصادفة أن يتحول «السلام» عند حسني مبارك مع العدو الصهيوني إلى استسلام، وأن تنتهي «الديمقراطية» الكاذبة بدكتاتورية فجأة، وأن ينتهي

«الاعمار» بالاستعمار، وأن ينتهي «الانفتاح الاقتصادي» بانغلاق اجتماعي، وأن ينتهي «الإصلاح» بفساد شامل. وهي سلسلة حلقاتها ثلاثون عاما من تصنيع الهزيمة التي انتهت في نهاية المطاف بهزيمتها الذاتية أولا، وأمام المجتمع والمستقبل ثانيا.

إن هذه الخاتمة هي الحصيصة المترتبة على طبيعة الأشياء ومسار التاريخ الإنساني، اللذين يبرهنان على أن السير ضد المسار الطبيعي لوجود الأشياء يؤدي بالضرورة إلى وجدانها المتأزم، أي تحسسها وإدراكها التدريجي باعتبارها خروجاً على المنطق والمنفعة والقيم الإنسانية الجامعة. مع ما

يترتب عليه بالضرورة من تأزم العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، وبين الأمة والدولة. بينما هي من وجهة نظر الواجب والضرورة أطراف متكاملة في معادلة الوجود الحية

للمجتمع والنظام السياسي والأمة والدولة. ومن ثم لا يمكن حل هذه المعادلة بطريقة صحيحة ما لم يجري التمسك بما فيها من منطق. ولا منطق هنا سوى البحث عن تكامل واقعي وعقلاني لهما بوصفه مسارا طبيعيا وعقليا للتاريخ والأمم. وقد تراكت هذه النتيجة في مجرى الصراع الخفي والعلني، الروحي والجسدي، العقلاني والوجداني بين جيل الهزيمة وجيل العزيمة، أي بين أشباح السلطة وأرواح التاريخ القومي.

إن جميع حلقات السلسلة المتهرئة لأزلام السلطة في الدول العربية الحالية تنتمي إلى ما يمكن دعوته بجيل الهزيمة (١٩٦٧). فقد تملقت مشاعر الهزيمة العربية، أي مشاعر الهزيمة فقط.



## الثورة وصيرورة الفكرة العربية والكينونة الثقافية

إن الأحداث الكبرى، والتحويلات الكبرى، والبدايل الكبرى هي الصيغة الأجل للروح الإنساني، ومن ثم هي مصدر الإبداع الأعظم والشامل. وبالتالي، الأكثر بياناً وبلاغة عن هوية الأمم، بغض النظر عن معاناتها من أجل بلوغ المرام. والبدايل الكبرى كالحياة الحقيقية! أنها مطاولة وليست سياحة حديثة! أنها تبدأ بفصول المواجهة الحقيقية للنفس وتحدي خللها الذاتي لتنتهي بالعمل الفعلي من أجل تقويمها الدائم بمعايير الحق. وفي هذا المجرى المعقد والدرامي تنعكس حقيقة النفس والإرادة والآفاق. وفيما لو اختصرنا كل مكونات ومراحل المطاولة الشعبية الكبرى في «الثورة العربية» الحالية، فإننا نعثر فيها على ظاهرة جديدة،

إن طبيعة الأشياء ومسار التاريخ الإنساني، اللذين يبرهنا على أن السير ضد المسار الطبيعي لوجود الأشياء يؤدي بالضرورة إلى وجدانها المتأزم، مع ما يترتب عليه بالضرورة من تأزم العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، وبين الأمة والدولة

- وروح جديد، وجيل جديد، وأفق جديد.
- إنها ظاهرة جديدة من حيث محتواها وغايتها وأسلوبها في مواجهة النظام السياسي وتغييره.
- إنها تتمثل وتصنع بقدر واحد روحاً جديداً في مواجهة إشكاليات المجتمع والأمة.
- إنها تجري وتتطور وتتكامل بعقول وأفعال جيل جديد متحرر من ثقل العقائد الحزبية المزيفة

فقد نمت وترعرعت وتصلبت في مجرى هذه المواجهة قوى التحدي، بوصفه الوجه الآخر للجدور العميقة في التربة العربية. وهي عملية تراكم وطنية وقومية، بدأتها لبنان في حركة المقاومة، وأكملتها فلسطين في كفاحها المبرر. وجرت بين حركات وتيارات من خارج الأنظمة السياسية العائشة بنفسية وذهنية الهزيمة وبالضد منها. كما أنها تشكلت من حركات خارج تقاليد الأحزاب المتهالكة على فتات الغنيمة وبقايا الوليمة الجائفة!

لقد استطاعت هذه التيارات أن تنقل الصراع من مواجهة عدو خارجي إلى ميدان الصراع الأكبر مع

النفس، أي ضد أنظمة الهزيمة ونخبها المتنوعة. ومن كل ذلك جرى تصنيع السبيكة القوية لجيل العزيمة الذي نرى أول ملامحه القوية في تونس ومصر وليبيا

واليمن والبحرين والمغرب ومملكة آل سعود وسوريا. انه جيل المطاولة الكبرى والمنازلة التاريخية، العامل من أجل إلحاق الهزيمة بالماضي الخرب، أي كل ما يحتوي على إمكانية العمل بعزيمة البدائل المستقبلية الحرة.

وريائها السياسي.

- إنها ممثلة الأفق الجديد لبناء الدولة والأمة بمعايير التراث القومي الخاص والرؤية المستقبلية.

إن هذه المكونات الأربعة هي الصيغة الأولى لكمون المستقبل، أو أنها براعم الحركة المستقبلية. من هنا تعقيدها الذاتي والعملي. بمعنى أنها تعاني وسوف تعاني أكثر من غيرها، وذلك لأنها مهمومة بمهمات

النفي الإصلاحي والإنساني لحالة الخراب الشامل. وبما أنها تعيش في حالة خربة، من هنا حصارها وانحصارها بين قوى خربة، وتقاليدها خربة، ومؤسسات خربة، ونفسية وذهنية خربة، باختصار أنها

محاصرة بمعالم وقيود الانحطاط المادي والمعنوي. من هنا إمكانية تعرضها للوقوف والتوقف والهزيمة. غير أن هذه كلها تبقى في نهاية المطاف مجرد محطات لا بد منها على طريق الحرية. فالبراعم التي تستطيع الظهور بين صخور قاسية ورمال متحركة قادرة بالضرورة على مد جذورها في أرض خصبة.

أما الحصيلة العامة لكل ذلك، فإنها تكشف عن أن المطاولة الحقيقة للسلطة الفاسدة هو أسلوب صنع الإرادة الاجتماعية والوطنية الكبرى وتهذيبها. إنها تبرهن في الوقت نفسه على أن مطاولتها الاجتماعية والسياسية والوطنية الكبرى هي منازل تاريخية قومية

أيضا. وذلك لأنها تجلي معدن الحقيقة القائلة، بأن قيمة الأمم وعظمتها على قدر منازلها التاريخية! وما جرى في تونس ومصر وليبيا واليمن هي الصيغة الأولى لهذه المنازل، أي لاستعادة الأمة كينونتها التاريخية، ومن ثم دورتها الجديدة في ولادة جديدة.

فالذي جرى ويجري هو الذي يصنع للمرة الأولى مقدمات التاريخ الفعلي للعالم العربي. إذ يجري فيه تمثل المسار الحقيقي للطبيعة والوعي القومي الذاتي. وذلك لأنه يصنع للمرة الأولى في تاريخه الحديث مهمة بناء الإرادة القومية السليمة في الموقف من النفس والنظام السياسي والدولة والمصالح الكبرى.

وبالتالي، فإننا نقف أمام منازل التحدي الكبير لزم المصادرة الذي لازم أسلوب وعمل النظام السياسي الاستبدادي، مع ما ترتب عليه من ترميم دائم لهشاشة الدولة وبنيتها الرخوة.

فقد كشف التاريخ الواقعي للعالم العربي عن أن مقدمات صعود ألام السلطة إلى سدة الحكم أصبح أمرا «مقبولا ومعقولا» بالارتباط مع تغلغل واتساع نفسية «الشرعية الثورية» والفكرة الراديكالية، اللتين شكلتا في الواقع أسلوب ومبرر انتقال الحثالة الاجتماعية بمختلف أصنافها وأشكالها من مواقعها الهامشية إلى مركز الوجود السياسي. ذلك يعني أن هذا الصعود

إن الأحداث الكبرى، والتحويلات الكبرى،  
والبدائل الكبرى هي الصيغة الأجمل للروح  
الإنساني، ومن ثم هي مصدر الإبداع الأعماق  
والشامل

ارتبط من الناحية التاريخية والسياسية بهيمنة فكرة وممارسة الحزبية المتخلفة، بوصفها التعبير «الحديث» عن نفسية وذهنية البنية التقليدية، بعد أن جرى رفعها إلى مصاف «الحركة السياسية». وقد ترتب على ذلك هيمنة تقاليد خشنة قلبت موازين الأشياء رأساً على عقب. بحيث جعلت من العامة خاصة ومن الخاصة عامة. من هنا غياب النخبة بالمعنى الدقيق للكلمة بوصفها القوة الروحية والفكرية لمشاريع البدائل والإبداع المتجدد.

تماماً بالقدر الذي جعل من هامشية الأمس نخبة «الساعة» السياسية والفكرية! مما أدى بدوره إلى حالة غريبة من الاغتراب والانحطاط وقلب الوقائع والحقائق، وابتدال للقيم.

إن هذه الحصيلة القلقة للبنية السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية هي التعبير النموذجي عن قلق «التاريخ الفعلي»، أي عن عدم ثباته بمعايير المرجعيات المتسامية الخاصة. وهذا بدوره نتاج عدم حل العقد الكبرى التي واجهت وتواجه العالم العربي الحديث لحد الآن. وفيما لوأجملنا هذه العقد الكبرى للمعاناة التاريخية للعالم العربي على امتداد القرن العشرين وبداية الحادي والعشرين، فإن من الممكن حصرها في سبع قضايا كبرى متعلقة بسبع أفكار كبرى هي:

١. فكرة القومية

٢. وفكرة الدولة

٣. وفكرة النظام السياسي

٤. والفكرة الدنيوية والمجتمع المدني

٥. وفكرة البدائل الاجتماعية الاقتصادية

٦. وفكرة الحدأة الثقافية الذاتية

٧. وفكرة العلم والتكنولوجيا والتطور الديناميكي.

فقد ظلت جميع هذه القضايا «مؤجلة» أمام الحل

التاريخي السليم على مستوى النظرية والتطبيق، أي

بالشكل الذي

يستجيب لمتطلبات

المعاصرة

وتحدياتها الفعلية.

والسبب الجوهرى

لهذه الحالة يكمن

في طبيعة النظام

السياسي المتسلط

**كشف التاريخ الواقعي للعالم العربي عن أن  
مقدمات صعود ألام السلطة إلى سدة الحكم أصبح  
أمراً «مقبولاً ومعقولاً» بالارتباط مع تغلغل واتساع  
نفسية «الشرعية الثورية» والفكرة الراديكالية**

في الدول العربية.

وذلك لأن الأنظمة السياسية جميعاً تتشابه من

حيث بنيتها الداخلية وأساليب عملها وغاياتها. فجميع

الأنظمة السياسية المتسلطة تقليدية البنية والنفسية

والذهنية والأسلوب والغاية. بمعنى أنها جميعاً تعود إلى

مرحلة ما قبل الدولة الحديثة والفكرة القومية الحديثة.

والاختلافات الجزئية بينها بهذا الصدد تعود إلى نوعية

التقليدية وموقعها في «منظومة» التخلف. فالدولة

الخليجية ذات بنية تقليدية عائلية وقبلية. وفي الأردن

والمغرب - بنية تقليدية عائلية (ملكية)، وفي سوريا

والعراق - بنية تقليدية عائلية و جهوية وطائفية، وفي لبنان - بنية تقليدية عائلية طائفية، وفي ليبيا والسودان واليمن - بنية تقليدية قبلية متخلفة، وفي مصر وتونس - بنية تقليدية حزبية آخذة باتجاه العائلية.

ذلك يعني، إن عقد العالم العربي تكمن في عقدة نظمه السياسية. وبغض النظر عن تباينها (ملكية وجمهورية وإمارات وسلطنات) وتنوع نسبي فيما بينها بهذا الصدد، إلا أنها تشترك جميعا وتجتمع على فقدان كل من الشرعية الفعلية وفكرة الإدارة الاجتماعية للدولة وجوهرية المصالح الوطنية والقومية. بمعنى

أنها جميعا اغتربت عن مهمات الدولة الحديثة، بل وتعارضت معها تعارضا شاملا. أما الاختلاف فيما بينها هنا فيقوم فقط في قوته ومظاهره فقط. من هنا إبقاءها على حالة الخلاف والصراع غير العقلاني التام بين الدولة والقومية،

والسلطة والمجتمع. وهو الشيء الوحيد الذي بلغ فيه «النظام السياسي» العربي حالة التمام، أي الفشل التام! الأمر الذي جعل من معاناة العالم العربي على امتداد تاريخه الحديث اقرب ما تكون إلى معاناة دفينه ومتناقضة وعدائية. السلطة تعاني بفعل ترهلها وموتها البطيء، والمعارضة (بمختلف أشكالها) تعاني من ثقل الانحطاط الشامل في الدولة والمجتمع والثقافة.

وليس مصادفة أن يحدث كسر هذه الحالة للمرة الأولى في بداية هذا القرن في العراق، أي في البلد الأكثر تخريبا وانحطاطا ومعاناة. وإن يجري ذلك بفعل تدخل خارجي واحتلال أجنبي. والسبب يكمن في تحلل القوى الاجتماعية والقضاء شبه التام على نواتها الحية. بحيث لم يبق في العراق غير مستنقع تترع على طحالبه طفيليات الصدامية والبعث! غير أن كسر هذه البنية لم يؤدي بعد إلى القضاء عليها بصورة نهائية في التجربة العراقية. وذلك بسبب حجم الخراب والانحطاط الهائل فيه. من هنا طبيعة وحجم المعاناة الحالية، التي تتصف بقدر هائل من العنف والدموية. أما في تونس ومصر فقد كان كسره أيسر بسبب ضعف أو انعدام البنية القبلية والطائفية، أي أن العملية أيسر فيما يتعلق بتذليل البنية التقليدية للنظام السياسي، على خلاف الحالة الليبية

واليمينية. وفي هذا تكمن قيمة ونموذجية الانقلاب التونسي والمصري في حال مسارهما السليم صوب تحقيق المشاريع الكبرى المجهضة للمعاناة العربية الحديثة في بناء الدولة والمجتمع والأمة بمعاييرها الذاتية، أي عبر تراكم تجربتها الخاصة.

كل ذلك يشير إلى التعقيد الهائل والمتنوع في كيفية تذليل البنية المتخلفة في الظروف العربية الراهنة. ومن

إن الحصلة القلقة للبنية السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية هي التعبير النموذجي عن «قلق» التاريخ الضعلي، أي عن عدم ثباته بمعايير المرجعيات المتسامية الخاصة.

والقومي، كما هو الحال في الموقف من «الثورة السورية» والبحرينية. وقد نجحت بصورة نسبية في جعل الثورة السورية، أي المساعي الحرة من اجل إرساء أسس نظام اجتماعي وسياسي وقومي عقلاني، فتنة سياسية واجتماعية، بينما أصيبت بالفشل في البحرين. كما كان يصعب توظيف هذه الأساليب في تونس وليبيا ومصر. مع أنها عملت وتعمل من اجل إضفاء الصفة الدينية الخالصة على جوهر الصراع المعقد فيها.

لكن التاريخ الحي للأمم الكبرى على قدر أطواره. وتاريخ الأمم هو حياتها. وتاريخ المرء أطواره أيضا. وما عدا ذلك مجرد أيام وشهور وسنين. تبدأ بولادة وتنتهي بموت. على عكس تاريخ الأفراد والجماعات والأمم فهو حياة بحد ذاته، لأنه لا يخضع لأطوار الزمن، بل يتراكم بمعايير وعي الذات وفكرة البدائل.

وليس مصادفة أن تبدع اللغة في أحكامها عبارة «غريب الأطوار»، كما لو أنها ترى في هذا التحول مرحلة جديدة وعهدا جديدا لا يقاس بوحدات الزمن، بل بنوعية التحول العاصف. الأمر الذي يجعل من الأطوار حالة نوعية للمعنى. ويقف العالم العربي الآن أمام هذه الحالة كما لو انه «غريب الأطوار» لا يخضع لمعايير المنطق العادية وأحكام «الدراسات الإستراتيجية الشرق

هنا أيضا تعقيد مسارها وصراعا وانغماسها في اشكال لأشكال لاعقلانية وبدائية. وقد تكون حالة الفكرة العربية من بين أكثرها وضوحا، وذلك لأنها البؤرة او المرجعية التي تستقطب الصراع الدائر بين الماضي والمستقبل، بين البنية التقليدية ونظمها السياسية المهمة وقوى المستقبل الحية، بين أمعاء الإمعات وعقل الفتوة الناضجة. وهو استقطاب جلي ومستمر من حيث مقدماته وغاياته ووسائله أيضا. كما انه السبب الذي يفسر تعرض الفكرة العربية إلى مختلف أشكال الاغتيال الذي يمكن رؤيته في مظاهر ووسائل الهجوم العنيف والشرس والمتعدد المستويات والوسائل، بما

في ذلك من خلال استغلالها لتفتيتها من الداخل وتخريب معناها الروحي والعقلي والعملي. وقد يكون تدخل القوى الكولونيالية والصهيونية والرجعية

إن عقد العالم العربي تكمن في عقدة نظمه السياسية. وبغض النظر عن تباينها (ملكية وجمهورية وإمارات وسلطنات)، إلا أنها تشترك جميعا وتجتمع على فقدان كل من الشرعية الفعلية

العربية بمختلف أصنافها والخليجية منها بشكل خاص، تحت يافطة «الحرية» و«حقوق الإنسان» و«الديمقراطية» من اجل طعنها المادي والمعنوي مثالا نموذجيا بهذا الصدد. بمعنى العمل من اجل «قيادتها» صوب الهاوية، او جعلها تبدو جزء من «مؤامرة» خبيثة! إضافة إلى محاولة حرقها صوب الطائفية المذهبية والسياسية، أي صوب أدنى وأرذل أنواع التخريب الاجتماعي والوطني

أوسطية» ومنهج «التحكم بالصراعات» وعلم المشاكل العصبية وما شابه ذلك من اختصاصات علمية. والسبب يكمن في أن العالم العربي يصنع للمرة الأولى تاريخه الذاتي بعد غيوبة قرون من الانزواء في دهاeliz الزمن. بمعنى انه هو الذي يصنع أطواره الذاتية التي تجعله «غريباً» بمعايير الرؤية العادية. وذلك لأنه كسر للمرة الأولى حلقة الأفلاك الزمنية لمساره السائب، وتحول بالتالي إلى بؤرة الدوران الذاتي. ولا يعني هذا سوى بداية طور الرجوع إلى النفس. ومن ثم بداية التاريخ الفعلي بوصفه مساراً تلقائياً.

ولا يغير من ذلك صعوبة أن تكون هذه التلقائية

حرة وطبيعية بمعايير التجارب القومية في العالم المعاصر. فالتدخل المتعدد الأنواع وفكرة ونفسية الصراع تجعل من تدخل الاغيار أمراً محتوماً. وهذه

إشكالية. لكنها قدر أيضاً. وهي هكذا كانت على الدوام. وقدرة الأمم على تجاوز وتذليل التدخل الخارجي هو معيار صلابتها الروحية وإرادتها السياسية الحكيمة. كما انه أسلوب عقلنة الجميع وتلاقي الأمم على المدى البعيد. فالعقل لم ولن يحكم العالم إلا حالما يتحول إلى أسلوب وأداة الحرية الفعلية بوصفها منظومة شاملة تحكم روح وجسد الأفراد والجماعات والأمة

والدولة. لاسيما وأن حقيقة ومضمون وغاية المسار التلقائي للأمم على قدر همومها ومعاناتها. وقد كشفت حلقات الأحداث الدامية والدرامية في تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن وسوريا عن سلسلة المسار التلقائي الجديد للعالم العربي بوصفه روحاً واحداً وجسداً مشتتاً. وهي المفارقة الغريبة والتاريخية أيضاً لهذا الطور.

فالوجود الطبيعي للأمم يبدأ بجسدها ليتكامل في روحها القومي، بينما يقف العالم العربي أمام معضلة من نوعية أخرى ومتميزة تقوم في بروز أولوية الروح القومي على الجسد الدولي. من هنا معاناته الخاصة والكبرى.

أما التوصيفات العديدة والدقيقة التي يمكن إطلاقها عن «معركة الخبز» و«معركة الحرية» و«معركة الكرامة» وما شابه ذلك من توصيفات إضافية، فأنها تشير إلى تلازم

مكونات الاحتجاج السياسي والاجتماعي والقومي. وبمجموعها ليست إلا الصيغة العملية والسياسية المباشرة عما ادعوه بالطور الجديد في الصيرورة العربية وبروز كينونتها الجوهرية. خصوصاً، إذا أخذنا بنظر الاعتبار، أن الكينونة الجوهرية للقومية العربية تكمن في طابعها الثقافي. وانحرافها التاريخي بفعل مسار الاحتلال الأجنبي لقرون عديدة وانحلال المراكز الثقافية

**كشفت حلقات الأحداث الدامية والدرامية في تونس ومصر وليبيا والبحرين واليمن وسوريا عن سلسلة المسار التلقائي الجديد للعالم العربي بوصفه روحاً واحداً وجسداً مشتتاً.**

العربية الكبرى (دمشق وبغداد والقاهرة والأندلس) وتلاشي مرجعيات الحضارة العربية الإسلامية قد أدى إلى انكماش ذاتها الجوهرية. لاسيما وأنها البؤرة الميتافيزيقية الكبرى لتحقيق ما فيه. والرجوع إليها، كما هو الحال عند الأمم الحية جميعا، يفترض تذليل بدائية الاثنية والتعالي على مختلف غرائز الجسد الفردي من اجل الارتقاء إلى وعي ذاتي اجتماعي وقومي.

إذ يقف العالم العربي الآن أمام ظاهرة كبرى يقوم فحواها في صعود وتحول الهموم الكبرى والصغرى

إلى همة واحدة ومهمة واحدة، ألا وهي رمي زمن السلطة وإحلاله بتاريخ الدولة والأمة. الأمر الذي يجعل منه طور الوحدة الحية للروح والجسد العربي بوصفه تاريخا مستقبليا. وبالتالي، فإن تاريخ المستقبل الذي

يجري تصنيعه بفعل صيرورة الهموم المتوحدة في همة اجتماعية سياسية وطنية وقومية كبرى هو الذي يشكل مضمون الطور الجديد في الكينونة العربية المعاصرة. وذلك لأنه يحتوي بقدر واحد على وعي الذات الاجتماعي والوطني والقومي.

ففي مجال وعي الذات الاجتماعي تبرز أولوية الفكرة الاجتماعية السياسية الداعية إلى الانتهاء من مرحلة السلطة والانتقال إلى فكرة الدولة. وبهذا تكون

قد قوضت بقايا الركam الهائل للزمن الراديكالي الذي تغلغل في كل مسام الدولة والمجتمع والثقافة ليحولها إلى كيانات خربة وهشة. وليس سقوطها المريع السريع سوى التعبير الرمزي عن انتهاء مرحلة وظهور أخرى.

وفي مجال وعي الذات الوطني، تبرز أولوية الفكرة الوطنية الداعية إلى الانتهاء من مختلف أشكال البنية التقليدية وتوابعها من جهوية وقبلية وغيرها إلى فكرة المواطنة المحكومة بالشرعية التامة والشاملة.

وفي مجال وعي الذات القومي تبرز أولوية الفكرة

الداعية إلى أن العالم العربي كلا واحدا بمعايير المستقبل. ومن ثم يجعل من الفكرة القومية قوة سارية في الوعي والضمير الاجتماعي، وليست عقيدة متخشة في الدعاية الأيديولوجية المزيفة.

أما حصيلة كل هذا

التحول العاصف، فإنها تشير إلى بداية الطور الجديد للعالم العربي، باعتباره طور الانتقال من الزمن إلى التاريخ. الأمر الذي يجعل من عام ٢٠١١ بداية طور وليس بداية عام، وذلك لأنه يتمثل الحقيقة القابعة في أعماق الضمير الاجتماعي والوطني والقومي عن مهمة تذليل حالة الدوران الفارغ للعرب في فلك اللعبة السيئة للمصالح الأجنبية.

إن تذليل حالة الدوران في أفلاك الغير يعني العمل

**يقف العالم العربي الآن أمام ظاهرة كبرى  
يقوم فحواها في صعود وتحول الهموم الكبرى  
والصغرى إلى همة واحدة ومهمة واحدة، ألا  
وهي رمي زمن السلطة وإحلاله بتاريخ الدولة  
والأمة.**



من اجل الرجوع إلى النفس. ومن ثم إرساء أسس التراكم الفعلي في صنع التاريخ السياسي والدولتي والقومي الجديد. وليس هذا بدوره سوى بداية مرحلة الانتقال من لعبة المصالح إلى لعبة الأمم. ولا يعني هذا بالنسبة للعالم العربي سوى مهمة الرجوع إلى مصادره الأولية الكبرى. وذلك لان كل حركة كبرى إلى الأمام هي رجوع إلى المصادر الأولى. وفيها تكمن إمكانية إرساء ما ادعوه باللحظة التأسيسية للتاريخ القومي الذاتي.

إن اللحظات الخاطفة في تاريخ الأمم هي تلك التي ترتقي فيها الأحداث والإرادة إلى مستوى الإدراك الواعي للمستقبل. بمعنى العمل والفعل بمعايير التطور التلقائي وليس بردود الفعل المباشر على ما هو خارجي. فالأحداث التاريخية الكبرى هي التي توجه قواها النقدية والفعلية أولاً

وقبل كل شيء تجاه النفس من اجل إرساء أسس تطورها الذاتي. وهي الحالة التي يتحسسها ويتلمسها ويتذوقها العالم العربي للمرة الأولى ويدركها بمعايير الجسد والروح. فإذا كان اغلب النصف الأول للقرن العشرين يدور في فلك رد الفعل على السيطرة الأجنبية (من انتداب وهيمنة و سطوة أوربية وأمريكية)، فان النصف الثاني منه تراكم بمعايير الزمن القاتل للراديكاليات السياسية

والبنية التقليدية للنظم السياسية. ومن خلال هذه العملية المتناقضة كان تراكم وعي الذات الاجتماعي والوطني والقومي يشق لنفسه الطريق، شأن مياه الحياة المضغوطة تحت أحجار صماء. وإذا كان مخرجها الهائل قد بدأ مع بدايات القرن الحادي والعشرين، فان ذلك يعني بالنسبة لنا بداية القرن العربي الجديد. وهو ما يشكل مضمون اللحظة التأسيسية الجديدة بالنسبة للعالم العربي.

فما جرى ويجري في العالم العربي من ثوران وهيجان وعصيان وهذيان هو عين هذه اللحظة التاريخية الكبرى التي ترتقي إلى مصاف ما يمكن دعوته باللحظة التأسيسية، أي لحظة صنع التاريخ الفعلي من خلال توحيد مكوناته الطبيعية والعقلية.

وفيما لو أنزلنا هذه الفكرة المتسامية إلى خشونة الواقع البائس للعالم العربي الحالي،

فأنها تعني أن «أنا الحق» الصاعدة فيه هي القوة الاجتماعية العاملة بمعايير الفناء من اجل بقائه الحي في مغامرة وجوده التاريخي. فقد حولت الأنظمة السياسية التقليدية الاستبدادية العالم العربي إلى كيان لا حراك فيه، محنط شأن موميا زين العابدين وحسني مبارك وعلي عبد الله صالح والقذافي وآل سعود وأمثالهم. وبالتالي لا «أسرار» فيه مثيرة للعقل والوجدان، شأن

إن اللحظات الخاطفة في تاريخ الأمم هي تلك التي ترتقي فيها الأحداث والإرادة إلى مستوى الإدراك الواعي للمستقبل. بمعنى العمل والفعل بمعايير التطور التلقائي وليس بردود الفعل المباشر على ما هو خارجي.

مقابر الجهلة والسفلة!

غير أن الخيال المبدع، الذي أنتج فكرة وصورة البعث والقيامة، يكون قد أسس لمعنى اللحظة التي تنقلب فيها الأشياء فجأة بين ليلة وضحاها. والكلمة، شأن الواقع، من جذر واحد. وذلك لان «فجأة» هي الحركة السريعة والمباغتة والعنيفة للفعل «جاء». وفي اللحظات التاريخية الكبرى التي تنقلب فيها المعايير والموازين والقيم والمفاهيم لا تعني «فجأة» سوى ما تجيء به الحركة الحية للأفراد والجماعات والأمم.

من هنا تحول «فجأة» إلى مفاجأة تنعش العقل بالوجدان، وتقتل الفساد بالخذلان! وفي هذه الحالة تكمن قيمة اللحظات التأسيسية الكبرى في تاريخ الأمم. وذلك لأنها تقدم مفاجأة قادرة على بعث الحياة فيما كان يبدو

مواتا. ولا معجزة فيها لغير البرهنة على أن العجز عن الكمال هو عين النقص والهوان!

من هنا عادة ما تبدو اللحظة التاريخية التأسيسية مفاجأة كبرى، وذلك لأنها تعيد إنتاج حقيقة المفاهيم وإعادة دمجها وتنشيطها في نسيج الوعي الاجتماعي والقومي. وليس هذا في الواقع سوى المقدمة الروحية (العقلية والوجدانية) لنقد الذات الفعلي، أي نقد التاريخ الواقعي من اجل تصحيح مساره المستقبلي.

وبالتالي، ليست اللحظة التأسيسية سوى مقدمة صنع التاريخ الطبيعي. والتاريخ الطبيعي هو تاريخ المستقبل. وليس المقصود بتاريخ المستقبل سوى التطور التلقائي عبر تكامل الدولة والنظام السياسي بالقضاء على زمن السلطة. أما مضمون التكامل هنا فهو التطور والتقدم والارتقاء بمعايير المعاصرة والحدثة، أي المؤسسة على جوهرية العلم، وديناميكية التطور الاقتصادي، ووحدة الحرية والنظام، وقيم العدل والمساواة.

فقد كان القرن العشرون رقما لا علاقة له بالعالم

العربي. أو أن العالم العربي عاش قرنا من الزمن لا علاقة له بالتاريخ العالمي. انه قرن الانغلاق والتقوق والتخلف والرجوع إلى الوراء. انه قرن التضحيات الكبرى والهزائم الكبرى. وذلك لأنه لم يرس أسس المنظومة الضرورية للتقدم

**فما جرى ويجري في العالم العربي من ثوران وهيجان وعصيان وهذيان هو عين هذه اللحظة التاريخية الكبرى التي ترتقي إلى مصاف ما يمكن دعوته باللمحة التأسيسية، أي لحظة صنع التاريخ الفعلي من خلال توحيد مكوناته الطبيعية والعقلية.**

الفعلي. كما لم ترتق معاناته بعد إلى مصاف الإدراك العقلي والعقلاني لقيمة وأهمية كيفية تحقيق اللحظة التأسيسية بالنسبة للتاريخ القومي. لقد كان القرن العشرون وما لحقه مجرد زمن. وهكذا بإمكانه السير إلى ما لا نهاية ما لم يجر إرساء أسس اللحظة التأسيسية، أي إرساء أسس التاريخ الطبيعي والعقلي للدولة والمجتمع والثقافة. ولا يمكن بلوغ ذلك وتحقيقه دون إرساء أسس النظام السياسي الاجتماعي والعقلاني واستكمال

مقوماته الحية وتجاربه الدائمة.

### الثورة الاجتماعية المستقبلية

لقد مر حتى الآن أكثر من مائة عام على بداية «الثورة العربية الكبرى». ونقف الآن أمام استعادة لها ولكن بطريقة جديدة ومستوى نوعي آخر. وسواء جرى النظر إلى هذه المقارنة بمعايير الزمن أو الرمز أو المصادفة، فإنها تشير من حيث محتواها الفعلي إلى حقيقة كبرى ألا وهي: أن الأحداث الهائلة التي ترتقي إلى مصاف الانقلاب التاريخي الأكبر في العصر الحديث بالنسبة للعرب تكشف عن رجوع الكينونة العربية إلى مصادرها الذاتية. ومن ثم إرساء أسس الدولة والنظام السياسي باعتباره إبداعاً ذاتياً. ومن ثم استعادة قوة ومضمون

كان القرن العشرون وما لحقه في العالم العربي مجرد زمن. وهكذا بإمكانه السير إلى ما لا نهاية ما لم يجر إرساء أسس اللحظة التأسيسية، أي إرساء أسس التاريخ الطبيعي والعقلي للدولة والمجتمع والثقافة

الكمون التاريخي في «الثورة العربية الكبرى» الأولى ولكن بدون ارسنقراطية (شرفاء) البنية التقليدية. فقد أنتجت هذه البنية التقليدية عبر قبولها باسهم المشاركة الزهيدة في شركة سايكس بيكو، نفسية وذهنية السلطة والتمسك بها بوصفها العروة الوثقى للحياة الدنيا والآخرة! وبالتالي لم يكن صعود الراديكاليات السياسية اللاحقة التي أنتجت لنا في نهاية المطاف كل هذا الكم الهائل من الخواء المادي والمعنوي المتجسد

في دكتاتوريات فجأة بلغت ذروتها في صدام وبن علي والقذافي وبن صالح وأمثالهم، وسطوة عائلات رخوية في جميع الملكيات والإمارات والسلطنات الحاكمة في الجزيرة والأردن والمغرب، سوى الوجه الآخر لهذا الانحراف الكبير عن منطق التطور الطبيعي للدولة والأمة. الأمر الذي جعل منهما في كلتا الحالتين شيئاً واحداً، وذلك لأنهما يمتصان من جذر واحد ألا وهو جذر الاغتراب الغريزي عن الوجود التاريخي للأمة.

وليس مصادفة أن تنجيه جميع الراديكاليات السياسية التي حكمت الدول العربية إلى نفس تقاليد السلالة المنوية (التوريث) المميزة للبنية التقليدية للعائلات الملكية والأميرية! إلا أن بركان الاحتجاج الاجتماعي العربي الذي بدأت تونس واستكملته مصر واليمن والبحرين وليبيا

ويتنفس في العراق وسوريا والمغرب ويغلي تحت الرماد في مملكة آل سعود، يكشف عن حيوية هائلة للكينونة العربية، ترتقي من حيث رمزياتها وطاقاتها إلى مصاف الثورات التاريخية العالمية الكبرى. فالثورة «العالمية» هي تلك التي تترك آثارها على المسار التاريخ العالمي بأقدار ونوعيات مختلفة. فمنها ما يؤثر على نوعية النظام الاجتماعي الاقتصادي والسياسي والثقافي، كما هو الحال بالنسبة للثورة الفرنسية (البرجوازية) والروسية

(الاشتراكية). والمقصود بذلك نوعية الثورة التي تتميز  
ببعد عالمي من حيث الرؤية ومشاريع البدائل. ومنها  
ما يدور ضمن السياق العام للفكرة الأيديولوجية،  
لكنه يتميز عنها بدوره الواقعي والمحتمل في التاريخ  
العالمي، انطلاقاً مما يمكن أن تأتي به الحاملة القومية،  
كما هو الحال بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية  
والصين. والثورة العربية الحالية لا تتمثل تقاليد أي من  
الاثنتين بصورة مباشرة،  
لكنها تحتوي على طاقتهما  
الكامنة. فهي تشترك مع  
الثورة الأمريكية والصينية  
بكونها تسعى لتحقيق مهمة  
البديل السياسي والوحدة  
القومية. لكنها تختلف  
عنهما من حيث الظروف  
والمقدمات. وبالتالي،  
فهي ثورة «عالمية» بأبعاد  
قومية لم تكتمل.

ذلك يعني، إن الثورة

العربية الكبرى الحالية هي خلافة لذاتها. بمعنى أنها  
تسير بوحياها الذاتي بوصفه نتاجاً لمعاناتها الخاصة في  
كيفية مواجهة وحل إشكاليات الوجود الكبرى للدولة  
والنظام السياسي والثقافة والمجتمع والأمة. وذلك  
لأنها تريد رحيل ما بقي من بقايا الماضي، أي كنس البنية  
الراديكالية والبنية التقليدية على مستوى الفرد والجماعة  
والمجتمع والأمة والنظام السياسي والدولة والثقافة،

والاستعاضة عنها بمفاهيم وقيم الكل الاجتماعي  
والوطني والقومي والإنساني.  
لقد كشفت أحداث الثورة العربية الحالية وديمومتها  
الخفية والعلنية وسوف تكشف على امتداد سنوات  
طويلة لاحقة، بأن القرن العشرين بالنسبة للعالم العربي  
كان قرناً صفرياً. إنه قرن من الزمن ولي كما لو أنه لا  
شيء. وليس مصادفة أن يقف العرب جميعاً بدون  
استثناء أمام مهمات بناء  
الدولة والنظام السياسي  
والمجتمع والثقافة  
والأمة. وبغض النظر عن  
موجات الثورة الحالية في  
دهاليز المواجهة الحية  
ضد الأنظمة السياسية  
المظلمة، إلا أنها تنتج مع  
كل تحد وإصرار لإرساء  
أسس الوجود الاجتماعي  
وتنشيط الكينونة العربية،  
ناراً ونوراً! إنها نار الحرية

ونور التحدي! بمعنى المرور بطريق الانتقال الفعلي من  
زمن السلطة إلى تاريخ الدولة والأمة!  
كل ذلك يعطي لنا إمكانية القول، بأن مجريات  
الحدث التاريخي الحالي في العالم العربي هو مؤشر  
على بلوغ الوعي الاجتماعي والسياسي فكرة البدائل  
الكبرى. وبما أن البدائل الكبرى هي قومية بالضرورة،  
من هنا احتوائها على مختلف أشكال ومظاهر الفكرة

العامّة، مع ما يترتب عليه بالضرورة من إدراج تأسيسي لها ضمن السياق التاريخي بوصفه مستقبلاً. بمعنى ارتقاء مضمون الفكرة القومية إلى مصاف الفكرة الاجتماعية.

وما وراءها يتوسع أفق الاحتمال بوصفه تجارب واقعية وعقلانية حتى في حال انحرافها الجزئي والنسبي والهمجي أحياناً. وبالتالي لا تعني الفوضى النسبية والضرورية أيضاً فيما

**إن الإدراك الفلسفي العقلاني لطبيعة الثورة العربية ومجرياتها الحالية، ممكن فقط ضمن سياق فكرة الاحتمال العقلاني. إذ تحتوي من بين الأفكار جميعاً على قيمة منهجية (نظرية وعملية) لفهم نوعية الانتقال من الزمن إلى التاريخ بالنسبة للعالم العربي.**

رؤية الملامح الأولية للبيان السياسي والاجتماعي والوطني والقومي والعقلي والروحي والأخلاقي. وقد يكون النسيج الأولي للوعي الاجتماعي الذي لا يتسم بالاحتراف والإتقان،

والمتحرر من زمن الأيديولوجيات والعقائد الجامدة، أحد مظاهره الكبرى. أما صعود الحركات الإسلامية السياسية المتميزة بقوة العقائد الجامدة، فانه دليل

إضافي على هذه الحقيقة، رغم أنه يبدو مناقضاً لها من الناحية الظاهرية. وذلك لأن هذا التناقض هو أحد مظاهر ما ادعوه بصعود وهيمنة المركزية الإسلامية. أنها ظاهرة وأسلوب ومرحلة وحالة ثقافية وسياسية وليست بديلاً شاملاً. وفيها تنمو بالضرورة ويتراكم ويندثر صعود اللاهوت السياسي بوصفه الحالة الأولية والبدائية الملازمة لصيرورة الزمن الراديكالي بأثر طبيعة الانقطاع التاريخي للتراكم الطبيعي في مسار الفكرة الإصلاحية (الدينية والدينيوية) وكيفية نشوء الدولة العربية الحديثة. والحصيلة الكبرى الأولية والعامّة التي يمكن التوصل إليها الآن تقوم في أن الديناميكية المتراكمة التي كشفت عن نفسها في أحداث الثورة العربية المستمرة تشير إلى طبيعة التراكم الذي يصنع قوة المستقبل، أي قوة التيار الاجتماعي العقلاني الحر. وهي ظاهرة كونية

جري ويجري في مجرى «الثورة العربية» سوى الصيغة العابرة لعبور مرحلة الفوضى الفعلية للدولة والنظام السياسي السائدين في العالم العربي. وذلك لان حقيقة الفوضى في العالم العربي ككل تقوم في أسلوب وجود وعيش وعمل السلطة «الفائضة» بالخيبة والرذيلة. إنها فوضى الحياة السياسية، وفوضى الحياة الاقتصادية، وفوضى الحياة الحقوقية، وفوضى الانتماء الوطني، وفوضى الانتماء القومي، وفوضى الانتماء الثقافي والروحي، وفوضى القيم، التي أنتجت في نهاية المطاف «منظومة الفوضى». وهذه بدورها غير قابلة للعيش طويلاً. إن ما جرى ويجري في دول العالم العربي من ردود فعل ترتقي إلى مصاف التحدي التاريخي ليست إلا الصيغة الأولية للرد على فوضى السلطة. غير أنه وراء هذه الحالة العنيفة والمدمرة يمكن

(ككل).

٤. أنها حركة المستقبل. وبالتالي تحتوي على احتمالات متنوعة، لكنها تبقى في نهاية المطاف جزء من المسار الواقعي والعقلاني للبدائل الكبرى في الدولة العربية والعالم العربي ككل. إن الإدراك الفلسفي العقلاني لطبيعة الثورة العربية ومجرياتهما الحالية، ممكن فقط ضمن سياق ما ادعوه بفكرة الاحتمال العقلاني. إذ تحتوي من بين الأفكار جميعاً على قيمة منهجية (نظرية وعملية) لفهم نوعية الانتقال من الزمن إلى التاريخ بالنسبة للعالم العربي. وتحتوي هذه بدورها على عناصر عديدة. ومن الممكن الاكتفاء هنا فقط بفكرة الاجتهاد الحر بمعايير العقل، والعمل بمعايير المستقبل، أي الفكرة المحكومة بالواقع التاريخي. والمقصود بالواقع التاريخي هنا هو المرحلة الثقافية الكبرى التي تمر بها الأمة أو الأمم. ففي حالة الموقف من العالم الإسلامي بشكل عام، فإنه يمر بحالة ما ادعوه بالمركزية الإسلامية الحديثة. وهي جزء من استعادة تقاليد أو روح المركزية الثقافية الكونية. من هنا تداخل المكونات السياسية والثقافية والقومية فيها بقدر واحد. وحالما يجري نقل هذه المركزية واحتمالاتها إلى المستوى القومي، فإنها تتخذ هيئة متنوعة ومتباينة بالارتباط مع مستوى التطور الثقافي. والإشكالية الكبرى هنا هي

من حيث ديناميكيتها الداخلية، لكنها تتميز بخصوصية فريدة من نوعها في الأحداث والتاريخ العربي الآني والمستقبلي. ولعل من أهم مميزاتها:

١. أنها نتاج تطورها التلقائي، بوصفها حركة اجتماعية ثقافية سياسية قائمة بذاتها من حيث حوافزها الداخلية، أي أنها تجري بموازاة ونفي تقاليد الحزب والأحزاب القديمة. فالأخيرة هي الوجه الآخر للسلطة التقليدية نفسها.

٢. أنها نتاج مواجهة وتحد متراكمين من حيث مكوناتها العقلية والروحية على النظم التقليدية في العالم العربي. فجميع النظم السياسية في جميع الدول العربية تقليدية بدون استثناء. أن جميع الدول العربية ونظمها السياسية تعيش وتعمل بمعايير ما قبل الدولة الحديثة، أي أنها تعيش بمعايير الماضي. من هنا تراكم الشحنة الخفية والقوية ضدها على كافة المستويات.

٣. أنها تكشف عن وحدة الرؤية الاجتماعية والسياسية والثقافية بأبعادها الوطنية والقومية. من هنا تناغمها في الزمان والمكان، والنظر والعمل، والشعار

والغاية. الأمر الذي يشير إلى فاعلية تاريخ خفي موحد بين الدولة العربية (الجزئية) والعالم العربي

إن ما جرى ويجري في دول العالم العربي من ردود فعل ترتقي إلى مصاف التحدي التاريخي ليست إلا الصيغة الأولية للرد على فوضى السلطة

إشكالية تأسيس وعي الذات القومي والثقافي، بوصفها حركة تلقائية متراكمة في منظومة مرجعيات متسامية. الأمر الذي يتطلب معرفة موقع النفس في سلم أو درجات التطور التاريخي الثقافي التي جرت الإشارة إليها سابقاً.

وضمن هذا السياق أيضاً، يمكن القول، بأن ما جرى ويجري في تونس ومصر والأردن واليمن وليبيا والبحرين وسوريا ومملكة آل سعود وغيرها من حلقات السلسلة العربية الآخذة في الانفراط، ليس إلا

الوجه الآخر أو الصيغة الأخرى لإعادة لضم هذه الحلقات بخيوط الحركات الاجتماعية الجديدة. وبالتالي، فإنها تشير إلى ظاهرة واقعية ومستقبلية بقدر واحد. وفيها يمكن أن نرى ونتأمل نفي الصيغة

الخبرة لإرساء أسس البدائل للدولة التقليدية بمختلف أشكالها وأصنافها، بوصفها نماذج للدولة الفاشلة، أو الدولة الرخوية. وبهذا المعنى يمكن النظر إلى ما يجري في العالم العربي على أنه «ثأر» من النفس أولاً وقبل كل شيء. لكنه ثأر عقلائي واجتماعي يأخذ على عاتقه مهمة فتح طريق المستقبل الحر بدون وصاية ورعاية أيا كان مصدرها. وليس هناك من طريق لها في العالم المعاصر غير بناء الدولة الشرعية والنظام السياسي المدني الديمقراطي والثقافة العلمية الحديثة.

فإذا كان الاحتلال الأمريكي للعراق، على سبيل المثال، دليلاً أولاً وقبل كل شيء على انحلال الدولة العراقية التقليدية، فإن الدولة الشرعية والمجتمع المدني الحر، والثقافة العلمية المتقدمة هي القوة الرادعة لكل تدخل أجنبي غريب أيا كان شكله ومستواه ومحتواه وغايته. فالتدخل الأجنبي هو أولاً وقبل كل شيء دليل على انهيار الدولة الخاضعة للتدخل، وبقاء تقاليد الغلبة والهيمنة والاستحواذ على النطاق العالمي. وما جرى في العراق وتطبيقه النسبي والجزئي في ليبيا بغطاء آخر، ومحاولة تكراره في سوريا

يكشف عن أن العولمة لا يمكنها أن تكون أسلوباً للحلول العقلانية ما لم يجر الاشتراك فيها بقوة تناسب قوى المشتركين الأساسيين فيها. بمعنى أنها ما زالت (وستبقى

**إذا كان الاحتلال الأمريكي للعراق دليلاً على انحلال الدولة العراقية التقليدية، فإن الدولة الشرعية والمجتمع المدني الحر، والثقافة العلمية المتقدمة هي القوة الرادعة لكل تدخل أجنبي غريب**

لفترة يصعب تحديدها الآن) ميداناً لصراع المصالح. وبالتالي، فإن كل الشعارات البراقة عن الديمقراطية والتطور والتقدم وما شابه ذلك تبقى مجرد شعارات ظاهرية لا تؤدي محاولات «زرعها» إلا على إنتاج ثمار مرة. وذلك لأنها أولاً وقبل كل شيء مشاريع خارجية، أي أنها ليست تلقائية، وليست اجتماعية، وبالتالي ليست مستقبلية. وليس مصادفة أن نرى ملامح الفشل السريع للمشروع الأمريكي في العراق وتعرضه للهزيمة المادية والمعنوية. وهذا بدوره ليس إلا الخاتمة الطبيعية لكل



مشروع خارجي. كل ذلك يبرهن على جملة حقائق كبرى لعل أكثرها أهمية ضمن هذا السياق هو ما يلي:

- أن نجاح أي مشروع كبير هو أولاً وقبل كل شيء نتاج لتراكم الرؤية الواقعية عن طبيعة وحجم الإشكاليات التي تواجهها الأمة والدولة.
- أن أجمل وأفضل المشاريع الأجنبية تبقى غريبة من حيث المقدمات والنتائج. وذلك لان المشاريع الأجنبية لا يمكنها التوفيق بين رؤيتها الخاصة ورؤية الآخرين، وبالأخص في ظل اختلافات جوهرية في التاريخ الثقافي والسياسي والتطور العام.

المشاريع الأجنبية أملاءات وهو الأتعس، وإما سياسة المصالح الضيقة وهي الأكثر تخريباً.

- أن المشاريع الأجنبية هي مؤشر على خراب ذاتي، ودليل على اختلال في توازن القوى. وبالتالي لا يمكن الاعتماد عليها.
- أن البدائل المستقبلية الكبرى ينبغي استمدادها من المستقبل الذاتي.

إن حقيقة المستقبل بالنسبة للعالم العربي مقرون بالإجماع المتنامي في كل مكونات ومنظومات وجوده

على فكرة الاحتمال في البدائل، بمعنى الانهماك في التخطيط المتنوع والمختلف لهوية المستقبل. وليس هذا بدوره سوى الاجتهاد والجهاد الدائم من اجل تحقيق إستراتيجية بناء الهوية الوطنية والقومية، والدولة الوطنية والقومية، والثقافة الوطنية والقومية. وهو مشروع لا يمكن تحقيقه بين ليلة وضحاها. لا سيما وأنه ليس جزء من تصورات الأحزاب وأيديولوجياتها، بل هو المكون التاريخي لتطور المجتمع والبنية الاقتصادية ونظام الدولة السياسي والثقافة العامة والخاصة. وبالتالي، فهو المشروع الأكبر للعملية التاريخية المعقدة التي يتوقف مسارها وسرعتها على طبيعة التحولات السياسية والاجتماعية وقواها المحركة والفاعلة.

ويفترض هذا بدوره بلورة رؤية واقعية وعقلانية عن

ماهية البديل الوطني والقومي، الذي ينبغي أن يأخذ بنظر الاعتبار نتائج مراحل السقوط (في كل بلد لحاله) من اجل تذليلها الفعلي. بمعنى دراسة وتحديد الموقف من

- الدولة عبر تأسيس وتحقيق فكرة الدولة الشرعية
- النظام السياسي عبر تأسيس وتحقيق فكرة النظام الديمقراطي الاجتماعي
- الاقتصاد عبر تأسيس وتجسيد فكرة الاقتصاد الديناميكي والاجتماعي

**إن حقيقة المستقبل بالنسبة للعالم العربي مقرون بالإجماع المتنامي في كل مكونات ومنظومات وجوده على فكرة الاحتمال في البدائل، بمعنى الانهماك في التخطيط المتنوع والمختلف لهوية المستقبل**

- المجتمع عبر تأسيس وتحقيق فكرة المجتمع المدني
- توسيع وتحقيق القيم الأخلاقية الكبرى المتعلقة بمنظومة الحرية والعدالة والمساواة،
- التربية والتعليم عبر إرساءها على أسس علمية وعملية حديثة
- الثقافة المؤسسة على قيم العقلانية والنزعة الإنسانية
- إرساء أسس جديدة للخطاب الاجتماعي والوطني والقومي والإنساني. وتوظيف ذلك في شعارات تستجيب للواقع وما تريده الأغلبية مما يسهم في توسيع مدى الأبعاد المشار إليها أعلاه. إضافة إلى تركيزها على القيم والمفاهيم والقضايا الجامعة والملازمة لإحساسه اليومي والمستجيبة لوعيه الثقافي والتاريخي. وأن يكون الخطاب والشعار محمولا بفكرة الحرية والمستقبل. وأخيرا، الخروج التام من تقاليد وبقايا النزعة الأيديولوجية الصرف وهالة الماضي وتمجيد الموتى.

إن مفارقة التاريخ العربي المعاصر تقوم في طرحها بعد قرن من الزمن الضائع، مهمة البحث عن بدائل واقعية

لما خلفته الراديكالية السياسية والنزعات التقليدية من تبذير وتحطيم وتهشيم للتراكم التاريخي للأمة، وتدمير للعقل والعقلانية والضمير الاجتماعي الحر. وهي بدائل لا يمكنها الاستقرار والنمو إلا في حال استنادها إلى فكرة اجتماعية وطنية ذات أبعاد قومية عربية. بمعنى قلب المعادلة التاريخية المشوهة للنظريات والأفكار من خلال صنع معادلة تاريخية عقلانية تبدأ بالفكرة الاجتماعية وتتكامل بالفكرة الوطنية لتنتهي بالفكرة القومية، بوصفها حلقات واقعية وضرورية ومستقبلية. فهو الأسلوب الوحيد الذي يضمن صيرورة وتراكم الرأسمال التاريخي للأمة.

والثورة العربية الأخيرة هي المفتاح السياسي والاجتماعي لفتح مغاليت التاريخ من خلال رمي بوابة الزمن العتيقة وفتح الطريق أمام فكرة الحرية وممارسة الاحتمال العقلاني من اجل

إرساء منظومة المرجعيات المتسامية للمجتمع والقومية والدولة والثقافة. وبهذا تكون قد وضعت الطبقة الأولى لإرساء صرح العلاقة الديناميكية بين الزمن والتاريخ، أي زمن التجارب الحية وتاريخ تنظيمها في وعي ذاتي عقلائي الرؤية وإنساني النزعة ومستقبلي التوجه.

\*\*\*

**والثورة العربية الأخيرة هي المفتاح السياسي والاجتماعي لفتح مغاليت التاريخ من خلال رمي بوابة الزمن العتيقة وفتح الطريق أمام فكرة الحرية وممارسة الاحتمال العقلاني.**